DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة: www.muthuruk.mu.edu.iq

بينضير بوتو ودورها السياسي في باكستان خلال وزارتها الأولى 1988-1990

أسعد حميد أبوشنة*

جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2022/6/20

تاريخ التعديل : -------

قبول النشر: 2022/6/21

متوفر على النت: 2022/9/22

الكلمات المفتاحية :

بينضير، باكستان، الحكومة، الانتخابات .

الملخص

تعد شخصية بينضير بوتو من الشخصيات السياسية الهامة ليس على مستوى باكستان فحسب بل في عموم قارة آسيا؛ كونها تجسيد حي لظاهرة الشخصيات السياسية النسائية التي تولت مناصب تنفيذية هامة في بلدانها، وفي جنوب آسيا، خاصة وهي تقود بلد اسلامي نووي مهم مثل باكستان، وخلال مرحلة زمنية معقدة شهدت العديد من التطورات الهامة على الصعيدين الاقليمي والعالمي، كنهاية احداث الغزو السوفيتي لأفغانستان، وانهياره، وتحول العالم الى نظام القطب الواحد، هذا فضلاً عن التحديات الداخلية التي واجهتها في المجالات الاقتصادية والسياسية، وقد سلطنا في هذا البحث الضوء على دوها السياسي خلال حكومتها الاولى، وما واجهته من تحديات داخلية وخاصة مع المعارضة ورئاسة الجمهورية وما نتج عن ذلك من تطورات عصفت بباكستان.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

شهدت باكستان العديد من التطورات السياسية المهمة خلال تاريخها المعاصر ، وخاصة في نهاية العقد الثامن من القرن العشرين ؛ نظراً لطبيعة الاحداث التي مرت بها قارة آسيا خصوصاً والعالم بشكل عام ، كالغزو السوفيتي لافغانستان ونهايته عام 1989 ، وتأثير تلك الاحداث على باكستان التي كان لها دور محوري في الاحداث آنذاك ، وقد عاصرت بينضير بوتو تلك التطورات من خلال تسلمها رئاسة وزراء باكستان خلال المدة 1988-1990، وقد تناولنا في هذا البحث جملة من الموضوعات منها : بينضير بوتو -نشاتها ، ودخولها العمل السياسي ، وزارتها الاولى 1988-1990 ، دور بينضير بوتو في المعارضة السياسية ، الخاتمة.

بينضير بوتو-نشأتها:

ولدت بينضير في 21 حزيران 1953 في مدينة كراتشي بإقليم السند، وهي الأخت الكبرى لأبناء ذو الفقار من زوجته الثانية_ الايرانية نصرت إصفهاني (نصرت بوتو)، أما زوجها فهو رجل الأعمال وعضو البرلمان (آصف علي زارداري)، وقد تزوجته عام 1987، وأنجبت منه ثلاثة من الأبناء، تلقت بوتو المراحل الاولى من تعليمها في باكستان، فدرست الابتدائية والثانوية في كراتشي، ثم انتقلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1967، وهناك التحقت بجامعة هارفارد لتدرس العلوم السياسية ونظم الحكم، وكانت الاوضاع السياسية هناك مضطربة نتيجة للحرب الامريكية على فيتنام، إذ انضمت إلى المعارضين لتلك الحرب ،

*الناشر الرئيسي : E-mail : assadhameed@mu.edu.iq

ورغم دراستها في الولايات المتحدة إلا انها ظلت محافظة على عاداتها وتقاليدها، فبقيت مرتدية الزي الباكستاني التقليدي، وخلال دراستها نضجت سياسياً، وتشكلت ثقافتها السياسية, ونمى وعيها الكامل بالديمقراطية[1].

وفي عام 1973 انتقلت للدراسة في اكسفورد بناء على رغبة والدها، وحصلت على الدبلوم العالي في العلاقات الخارجية، وكانت بينضير أول سيدة آسيوية تشغل منصب رئيس اتحاد الطلاب المنتخب في تلك الجامعة العريقة، فكان ذلك بمثابة أول تجربة عملية لها، وقد قضت بينضير في أوكسفورد أربع سنوات من 1973 حتى عام 1977، وكان اتحاد الطلبة في تلك الجامعة الذي أُسس عام 1823م يُنظر إليه كبوابة أولى لسياسي المستقبل، رغم أن بوتو لم تكن لديها الرغبة في أن تكون سياسية في ذلك الوقت، بل إرضاءً لوالدها، وكانت قد ترشحت لاتحاد الطلبة في أوكسفورد عدة مرات قبلها، لكنها لم تفز إلاَّ في عام 1973[2].

دخولها العمل السياسي:

لم تكن بينضير بعيدة عن ميدان العمل السياسي حتى وان كانت قد اختارت عدم الخوض في السياسة ؛ نظراً لانتمائها الى أسرة سياسية عريقة ، فقد كان جدها شاه نواز بوتو[3] من الشخصيات السياسية البارزة في الهند قبل التقسيم عام 1947 ، إذ تولى مناصب مهمة في الحكومة البريطانية، كان منها مساعد الحاكم الإنجليزي للهند، ورئاسة وزراء إقليم (جوناغر) في الهند، وقد حصل على عدة ألقاب منها: (خان بهادر) و(سير)[4]، أما والدها ذو الفقار علي بوتو رئيس باكستان خلال المدة (1976-1979), ومؤسس حزب الشعب الباكستاني (Pakistan People's Party)[5] الذي يُرمز له اختصاراً بـ(PPP)، ومن الجدير بالذكر أن باكستان قد شهدت ظهور تيارات سياسية عدة انتجتها الاحزاب السياسية التي كان لها دور مهم في التطورات السياسية التي شهدتها باكستان منذ عام 1947, وحتى الوقت الحاضر[6].

لقد شهدت مرحلة حكم ذو الفقار العديد من التطورات كنمو الاقتصاد الباكستاني، وتطور البرنامج النووي[7]، فضلاً عن تطور الجيش الباكستاني وعقد صفقات سلاح مع الولايات المتحدة الامريكية، وقد عين الجنرال محمد ضياء الحق قائداً للجيش لثقة ذو الفقار به، وبعد ذلك بمدة قصيرة شهدت باكستان حالة من الفوضى والاضطراب، وزادت حدة المعارضة ضد الرئيس بوتو، وتسببت بأعمال عنف راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى، وقد رفض العديد من ضباط الجيش أوامره بالتصدي للتظاهرات خاصة ضباط الجيش القادمين من إقليم البنغال، فاستغل ضياء الحق هذه الفرصة للقيام بانقلاب عسكري ضد الرئيس بوتو في 5 يوليو 1977م، وأعلن أن الجيش تدخل لوضع حد للاضطرابات في البلاد، وخشية إقحام الجيش في السياسة واستخدامه في قمع المتظاهرين ، وفي البداية أكد ضياء أن الانتخابات ستجري في موعدها، وانه ليس لديه أي طموح سياسي وأن السلطة سوف تُعطى للممثلين الحقيقيين للشعب ، ولكنه فرض الأحكام العرفية في البلاد ، وحل الحكومة وسجن ذو الفقار علي بوتو وعائلته في زنزانتين منفردتين، ثم حكمت المحكمة على بوتو بالإعدام، ولم يقبل ضياء الحق طلبات ونداءات دولية عديدة لتخفيف الحكم، وأعدم ذو الفقار علي بوتو شنقًا في سجن روالبندي يوم 4 نيسان 1979 في السادسة من صباح ذلك اليوم، وقد نجحت بينضير في اطلاع الرأي العام العالمي على اعدام والدها، وبالفعل أذاعت الإذاعة البريطانية الخبر مشيرة أن مصدره هو بينضير ابنة (الزعيم المخلوع)، وذكرت كذلك أن بينضير قالت في خطابها إنه رغم النداءات العالمية التي وجهها رؤساء وملوك العالم إلى ضياء الحق ترجوه ألا يُنفذ حكم الإعدام في ذو الفقار على بوتو، إلاَّ إنه قرر أن يتحدى العالم ويعدم أباها[8]، وبقيت بينضير وعائلتها تحت الإقامة الجبرية، حتى استطاعت الخروج من باكستان ولم تعد إليها مرة أخرى إلاَّ بعد ثلاثة أشهر من وفاة ضياء الحق في حادث تحطم طائرته عام 1988[9].

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

لقد وضع ضياء الحق ونظامه نصب عينيه هدف مهم تمثل بتحييد سلطة حزب الشعب، وإعادة الهيكلة العملية السياسية لضمان عجز حزب الشعب الباكستاني، ومنذ عام 1979 حتى عام 1985 شارك ضياء في العديد من المناورات السياسية لتحقيق هذا الهدف، مثل: تحالفه مع معارضي حزب الشعب الباكستاني لإلغاء الانتخابات[10].

لقد شهدت باكستان تطوراً اقتصادياً واضحاً في هذه المرحلة[11]، وأيد الإسلاميون ضياء الحق في أول الأمر، وشاركوا في أول وزارة بعد الانقلاب، من خلال تسلم طفيل أحمد أمير الجماعة الإسلامية وزارة الاعلام، وكان خال ضياء الحق وعلى صلة وثيقة به، ثم تغيرت هذه العلاقة عندما قوي نظام ضياء، وأصبح رئيساً للبلاد تحت الحكم العرفي، وقد وعد بإجراء انتخابات جديدة في غضون ثلاثة أشهر لكنه اتخذ قراراً بتأجيلها، وفي عام 1980م قامت معظم أحزاب الوسط واليسار بقيادة حزب الشعب بتشكيل (الحركة الوطنية من أجل استعادة الديمقراطية) وطالبت باستقالة ضياء الحق، وإنهاء الأحكام العرفية، وإجراء انتخابات جديدة، واستعادة مواد الدستور التي ألغاها. وفي أوائل كانون الثاني عام 1984م أعلن الرئيس ضياء الحق استفتاء وطنيًا على برنامجه الإسلامي فيما أسماه بأسلمة الدولة في مختلف قطاعاتها، وقد قاطعت الحركة الوطنية هذه الانتخابات ومعها عدد من الأحزاب، وأعلنت الحكومة وقتها مشاركة 63% من الشعب الباكستاني في الاستفتاء وموافقة أكثر من 90% منهم، وفي يوم 17 آب 1989 قُتل ضياء مع السفير الأمريكي في باكستان أرنولد رافاييل والجنرال الأمريكي هربرت واسوم في حادث تحطم طائرة وقائد آخر في الجيش الأمريكي و28 من الضباط بالجيش الباكستاني، ووفقًا للدستور فإن رئيس مجلس الشيوخ غلام إسحق خان أصبح رئيساً لباكستان، وقد أعلن أن الانتخابات المقرر إجراءها في تشرين الأول 1988م سوف تجري في موعدها. أما بينضير بوتو فقررت خوض الانتخابات وأستطاعت أن تحصد أكبر نسبة مقاعد في الجمعية الوطنية، وهو ما خولها لتتزعم حكومة ائتلافية في 1 كانون الأول 1988م، وبذلك أصبحت أصغر امرأة تتولى منصباً تنفيذياً في قارة آسيا، وقد بلغ عمرها آنذاك (35 عامًا) ، وأول امرأة ترأس حكومة دولة إسلامية في تاريخ باكستان الحديث[12].

خلال هذه المرحلة تشكلت رؤية بينضير السياسية والتي تأثرت بطبيعة الحال بوالدها ذو الفقار على بوتو، وبالحياة الغربية التي عاشتها أيام الدراسة، وعموماً هنالك ستة عوامل مهدت ظهور بينضير بوتو كزعيمة سياسية في باكستان هي: خلفية أسرتها السياسية والاجتماعية، وإعدام والدها، وخبراتها في السجن التي اكسبتها تعاطف الباكستانيين، وتعليمها الليبرالي في هارفرد وأكسفورد، وسياسات أسلمة باكستان التي انتهجها ضياء الحق، وأخيراً، سياسة المنافسة الانتخابية، لقد كان من المتوقع أن تتولى بينضير دوراً قيادياً في باكستان لذا تم إعدادها لذلك. فبذل والدها جهداً مُركزاً لإعدادها لمثل ذلك الدور[13]، فعلى سبيل المثال كان ذو الفقار يأخذ بينضير معه في كثير من المحادثات الرسمية ، كمحادثات اتفاقية شميلا Shimla [14] عام 1972 مع رئيسة وزراء الهند انديرا غاندي[15] Indira Gandhi، وكلفها كذلك ببعض المهمات الخاصة مثل تعيينها عام 1976 موظفة لأداء المهمات الخاصة في وزارة الخارجية[16]، وكان يكشف لابنته عن الظروف التي واجهها في رئاسته للوزراء وطبيعة الحقائق وتفاصيل الامور التي قد لا يعرفها غيره، الامر الذي جعلها تطلع على كم كبير من المعلومات السياسية والخبرات، وقد شجعها ذلك على التعبير عن رأيها في المسائل الوطنية والدولية بصدق ووضوح، وقد بذل بوتو جهودًا كبيرة لإعطاء بينضير درساً في التاريخ وما هو متوقع لها من دور في مستقبل باكستان السياسي. وكان للتعرض لهذه المواقف تأثير عميق في بينضير في مرحلة الشباب ، وكان لتعليم بينضير بوتو في جامعتي هارفارد وأكسفورد تأثير عميق على تصورها السياسي ونظرتها الى العالم، ويبدو انها واجهة صعوبة كبيرة في تكوين شخصيتها بين

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

الديمقراطية المثالية الليبرالية (المكتسبة من خلال تعليمها)، وواقع بلدها المستبد وهذا جزء من خلفيتها الاجتماعية الإقطاعية في السند، لذا وجدت كقائدة سياسية صعوبة في التوفيق بين هذا التناقض الذي كان واضحاً أيضاً في والدها. بعد تولها قيادة حزب الشعب الباكستاني, لم تبذل بينضير أي جهد لإجراء انتخابات داخل الحزب وإضفاء الطابع الديمقراطي على هيكله وتنظيمه كاشفة عن خصائص إقطاعية في الطريقة التي أزالت بها بعض القيادات القديمة من قيادة الحزب وتعيين الموالين لها، كما أن عدم استقرارها أو عدم اهتمامها بإضفاء الطابع الديمقراطي على حزب الشعب الباكستاني أضعف أسس النضال الديمقراطي الذي شنته مع الأحزاب السياسية الأخرى ضد الجنرال ضياء الحق[17].

لقد افترضت بوتو ان ظروف تولها قيادة حزب الشعب الباكستاني لم تكن طبيعية على أقل تقدير، بل كانت دراماتيكية؛ لأنه في أعقاب إعدام والدها في نيسان 1979، أصبحت رئيسةً للحزب، ففي نظر انصار ذوالفقار وابنته فإن إعدامه يعد نقطة تحول في تاريخ باكستان، لأنه كان قومياً دافع عن الجماهير الباكستانية، ورفع مستوى وعيهم السياسي ، ثم أنه عوقب على ذلك من خلال الاطاحة بنظامه وإعدامه، وقد أثار إعدام بوتو التعاطف من قبل الجماهير مع أبنته والحسد لها من قبل القيادات السياسية داخل حزب الشعب وخارجه في نفس الوقت، وبينما أصبح نظام ضياء أكثر قمعاً وسجن بينضير، فقد عزز سجنها جاذبيتها الشعبية ووسع قاعدة دعمها، لأن السجن أعطاها مصداقية في صحة مطاليبها وقيادتها للحزب في آن واحد ، كما ان السجن جعلها رمزاً لمقاومة النظام العسكري، أما سياسة أسلمة المجتمع التي انتهجها ضياء، وخاصة إصدار قوانين إقامة الحدود الشرعية ، ومرسوم الزنا ، والقوانين التي تنتهك حقوق المرأة وتقلل من مكانتها في المجتمع[18]، في الاتجاه المعاكس حقق حزب الشعب الباكستاني خلال المرحلة (1970-1977) سجلاً جيداً في النهوض بقضية المرأة . فقد كانتا البيكم نسيم جهان من لاهور والدكتورة أشرف عباسي من لاركانا من مؤسسي الحزب الذين شاركوا في اللجنة التي صاغت دستور عام 1973، والذي تضمن عدة بنود تحمي حقوق المرأة، فعلى سبيل المثال ضمنت المادتان 25 و27 من الحقوق الأساسية المساواة أمام القانون، وحضرت التمييز على أساس الجنس، كما حفظت المادة 32 تمثيل للنساء في مقاعد الهيئات المحلية، وشجعت المادة 35 على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، كما اتخذت حكومة بوتو أيضاً تدابير إدارية لتعزيز حقوق المرأة ، وعينت لأول مرة ثلاث نساء في مناصب المسؤولية، فأصبحت البيجوم رانا ابنة السياسي الباكستاني الكبير لياقت علي خان[19] حاكمة لإقليم السند، وأشرف عباسي نائباً لرئيس الجمعية الوطنية، وكنيز فاطمة يوسف نائبة رئيس جامعة إسلام أباد، وأنشأ حزب الشعب الباكستاني في منتصف سبعينيات القرن العشرين جناحاً نسائياً في الحزب برئاسة السيدة نصرت بوتو. وقد أدت تلك التدابير إلى نمو الجماعات النسائية[20].

ركزت بينضير على الديمقراطية وحقوق الإنسان، والايمان بدور فعال لمؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها البرلمان، فضلاً عن مطالبتها بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والعفو عنهم عفواً عاماً غير مشروط، وكانت تظهر عدم تحمسها لبعض التيارات السياسية والعسكرية داخل باكستان، وبخاصة تلك التي لها توجهات إسلامية متشددة ومؤيدة لحركة طالبان[21].

لكنها خالفت والدها في إعادة صياغة منهج وتوجهات حزب الشعب الباكستاني الذي كان حزباً يغلب عليه الميل إلى النظرية الشيوعية، وكان من قياداته شخصيات معروفة تدعو للشيوعية مثل شيخ رشيد (الذي كان يعرف بأبي الشيوعية) وغيره ، وكان الحزب يتبنى النموذج الصيني للشيوعية، فرأى ذو الفقار نفسه في ماوتسي تونغ[22] نموذجاً يحتذى به، ولكن بوتو رأت أن الظروف قد تغيرت، وأن النموذج الليبرالي الغربي هو الأدعى للقبول لدى أمريكا والغرب ، وكانت قد أدركت حقيقة أن

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

الوصول إلى السلطة في باكستان والاستمرار فيها يتوقف على رضا الولايات المتحدة الامريكية، فحولت عندئذ قبلة الحزب، وغيرت اتجاهه من الشيوعية إلى الليبرالية الغربية، كون ذلك يقربها من هدف الوصول إلى السلطة[23].

وزارتها الاولى 1988-1990:

بعد وفاة ضياء الحق في حادث تحطم طائرته في طريقه عائداً إلى قاعدة باهاوالبور، أصبح رئيس مجلس الشيوخ غلام إسحق خان رئيساً انتقالياً لباكستان وفقاً للدستور، وأعلن عن الانتخابات في تشرين الثاني، مما أتاح لبوتو فرصة الظهور السياسي الاول لها بعد حقبة ضياء الحق، مع العلم انها عادت من المنفى عام 1986، ولكن مهاراتها السياسية برزت كقائد لحركة مقاومة النظام العسكري واستعادة الديمقراطية، وقد قابلت الأحزاب السياسية والشعب الباكستاني الإعلان عن الانتخابات بحماسة كبيرة، فانتشرت روح التنافس مع تزايد عدد المرشحين في كل دائرة[24]، وخلال فترة الدعاية للانتخابات البرلمانية لعام 1988، وتحديداً يوم 29 ايلول وقعت عدة هجمات أسفرت عن مصرع حوالي 240 قتيل في كراتشي وحيدر آباد السند[25] وأدت إلى تعطل الحملة ، ولكن بينضير استمرت في التنقل بين كراتشي وروالبندي لمدة شهر بالقطار قبل بدء الانتخابات، وفي ايلول عام 1988، كان الحزب الإسلامي الحاكم في باكستان قد انقسم إلى حزبين سياسيين أحدهما مؤيد لمبادئ ضياء الحق والآخر ضده، وقد تحالف الحزبان مع سبعة أحزاب أخرى لتكوين (التحالف الديمقراطي الإسلامي)، وفي يوم 5 تشرين الأول رفعت بينضير شكوى الى المحكمة الدستورية العليا حول المرسوم الذي أصدره ضياء الحق في حياته وظل نافذاً حتى بعد وفاته بمنع عدد من الاحزاب السياسية من أي انتخابات قادمة، وقد ألغت المحكمة ذلك المرسوم، فعد ذلك أول نصر سياسي لبينضير تحققه ، ولكن في نفس الوقت عُدل القانون الانتخابي لينص على ضرورة تقديم كل ناخب بطاقة هوية لتسجيله في قوائم الناخبين، ورأت بينضير في هذا التعديل أنه محاولة للتأثير على عدد المصوتين لها من العنصر النسائي خاصة والرجال عامة, فبحسب ما ذكرت أن نسبة السيدات الحاملات لبطاقة الهوية خارج المدن أقل من 5%، والرجال أقل من 30%، فرفعت بينضير دعوى قضائية لإبطال هذا القانون دستورياً كان مصيرها الفشل، وكانت بينضير مُرشحة لتمثيل 3 مدن هي: كراتشي ولاهور ولاركانا، فيما ترشحت والدتها نُصرت بوتو أيضاً عن دائرتين انتخابيتين، وفي يوم 16 تشرين الثاني 1988 ذهبت بينضير للتصويت في دائرتها في لاركانا, وبعدها ذهبت للدعاء عند قبر والدها في أول انتخابات مفتوحة منذ أكثر من 10 سنوات.

ربحت الانتخابات ثلاثة أحزاب سياسية ، فبرز حزب الشعب الباكستاني كأكبر حزب في الجمعية الوطنية، لكنه لم يحقق انتصاراً مريحاً، إذ حصل على 38.52٪ من إجمالي الأصوات، وعلى 93 مقعداً من أصل 207, وجاء الاتحاد الإسلامي الجمهوري(Islami Jamhuri Itteha)[26] الذي رُمز له اختصاراً بـ(IJI) في المركز الثاني بحصوله على 30.16٪ من الأصوات و55 مقعداً، أما حركة المهاجر القومي (Mohajir Qaumi Movemen)[27] -(الحركة القومية المتحدة) فيما بعد- التي رُمز لها بـ(MQM), فحلت في المرتبة الثالثة, وحصلت على 13 مقعداً وقد حصل على أكبر نسبة تصويت في كراتشي وحيدر أباد السند، وقد أُثيرت العديد من الشكوك حول تدخل الجيش والحكومة المؤقتة ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة في الانتخابات، وفعلوا ما بوسعهم لمنع فوز حزب الشعب الباكستاني، كما نظم الاتحاد الجمهوري الاسلامي حملة تشويه ضد بوتو، لكنها أظهرت مهارة قيادية كبيرة في التعامل مع مختلف زعماء الاطراف السياسية وحافظت على وحدة حزب الشعب الباكستاني، كما فاز حزب الشعب الباكستاني بانتخابات المجالس المحلية الباكستانية حاصلًا على 184 مقعد مقابل 145 للتحالف الديمقراطي الإسلامي ، وفي النهاية كون

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

حزب الشعب تحالفًا مع الحركة القومية المتحدة ، ليكون لذلك التحالف الأغلبية المطلقة في المجلس الوطني.

جعلت نتيجة انتخابات 1988 من الصعب استبعاد بوتو أو منعها من تشكيل الحكومة ، بصفتها زعيمة حزب الأغلبية، لكن الرئيس أرجأ تكليفها بتلك المهمة ، كما أوضح الجيش بشكل صريح أنه يرغب في المشاركة، وليس نقل السلطة، وقد ضبطت الولايات المتحدة الامريكية على الجيش الباكستاني ليدعم بوتو من خلال جهود الوساطة التي بذلها السفير الامريكي في باكستان روبرت اوكلي[28] Robert B.Oakley[29]، وعلى الرغم من فوزها بالأغلبية في المجلس الوطني الباكستاني فإن الرئيس الانتقالي غلام إسحق خان لم يُكلفها بتشكيل الحكومة ، فدخل الاثنان في صراع ثم توصلا إلى حل وسط، وهو أن يُكلف غلام إسحق خان بينضير بتشكيل الحكومة، في مُقابل أن يُعطِ حزب الشعب صوته لإسحق خان في انتخابات الرئاسة، وفي كانون الاول 1988 أدت بينضير القسم رئيسة للحكومة، وكان عمرها 35 عاماً فقط، وبذلك تكون أصغر وأول رئيسة حكومة منتخبة في دولة مسلمة، وفي نفس الشهر أُنتخب غلام إسحق خان رئيساً عن طريق المجلس الوطني وأربعة مجالس محلية، وقد حصل على 608 صوت من أصل 700 صوت في هذه المجموعة، وكانت له صلاحيات واسعة بسبب التعديلات الدستورية التي أجراها ضياء الحق، وفي 2كانون الاول 1988 تولت بينضير بوتو منصب رئيس الوزراء، وقد تكونت حكومتها من شرائح ذات خلفيات مختلفة كالسياسيين ذوي الخلفيات الاقطاعية، والمهنيين الحضريين (المحامين والمهندسين والأطباء)، والمزارعين من المستوى المتوسط، فضلاً عن النساء اللاتي شغلن خمسة وزرات (بما في ذلك رئيس الوزراء) في حكومة كبيرة تضم 43 وزيراً، فازدادت نسبة مؤيديها وخاصة من النساء، وقد صرحت بوتو بأنها لا تستطع العمل بحرية على الساحة السياسية الباكستانية، وكان عليها تقديم تنازلات كبيرة لتشكيل الحكومة، وقد أظهرت براغماتية ومرونة عالية في قبول منصب رئيس الوزراء، مع تبني الحلول الوسطى، وبناء توافق الآراء الذي تستلزمه السياسة[30].

واجهت بينضير العديد من الملفات في حكومتها الأولى وتعاملت مع العديد من الاطراف ومن أهم تلك الملفات طبيعة علاقة الحكومة بالجيش، وكان هذا الملف من اصعب الملفات في حكومة بوتو لأسباب عديدة ستتضح من خلال سياق الاحداث، فكانت مجبرة على بناء سياسة توافقية مرنة مع النظام العسكري في باكستان، فعلى سبيل المثال كان عليها أن توافق على بقاء نسب الانفاق العسكري[31]، والتأكيد على أهمية القوة العسكرية ودورها في الحفاظ على حياد باكستان وادائها لوظيفتها[32]، وقامت باسترضاء الجيش ووافقت على السماح للجنرال أسلم بيك بمواصلة منصب رئيس للأركان، وإعطاء المؤسسة العسكرية دوراً مباشراً في السياسة الخارجية من خلال تولي صاحب زاده يعقوب علي خان[33] وزارة الخارجية والذي تم انتخابه عضواً في البرلمان عن الاتحاد الاسلامي الجمهوري، والسماح ببقاء دور الجيش الباكستاني محورياً في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه القضية الأفغانية، وعدم اجراء اي تغيير في تلك السياسة[34]، فيما وافقت هي على البقاء كرئيس أسمي للجنة الدفاع، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجيش، والاحتفاظ بميزانية كبيرة للقوات المسلحة، فقد رفعت باكستان ميزانيتها الدفاعية في أيار عام 1990 إلى 11.6% مليار دولار اضافة الى الميزانية القديمة البالغة 6.45% مليار دولار للمدة 1989-1990[35]، وقالت إنها ستلتزم بالاتفاقيات التي وقعتها الحكومة المؤقتة مع صندوق النقد الدولي بطريقة مجحفة بحق باكستان، ورغم قبول الجيش تنصيب بوتو باهتمام، لكنه ظل معاديًا لحكومتها، فلمدة 11 عاماً تحت قيادة الجنرال ضياء الحق، تم تلقين جيل من الضباط العسكريين ضد حزب الشعب الباكستاني، الذي اعتقدوا أنه يمثل تهديداً أمنياً؛ وبالتالي فأنهم نظروا الى بينضير بوتو على انها معادية للدولة وللجيش، وأن حزب الشعب المعادي للجيش والمتآمر ضده في المنفى قد وصل

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

إلى السلطة، وهكذا كان هناك عدم ثقة متبادل وعداء بين بوتو والنخب العسكرية، وبمجرد ظهور حزب الشعب الباكستاني كحزب أغلبية، بدأ كبار القادة العسكريين في المقارنة بين قوة الجيش وقوة حزب الشعب، فضلاً عن ذلك طالب الجيش بتغيير المواقف السياسية تجاه النخب العسكرية إذا ما أرادوا قبول قيادة (النساء) في بلد سيطر فيه الجيش على السياسة معظم تاريخه ، وفي ظل هذه الظروف كانت مهمة بوتو الأساسية هي بناء علاقة وثيقة بالجيش، الذي وافق على مضض ببينضير بوتو كرئيس للوزراء، مما أدى إلى اقتراب الجانبين من بعضهما البعض بحذر وشك[36].

في شباط 1989 عينت بوتو لجنة لمراجعة دور المخابرات في السياسة الباكستانية، وبناءً على النتائج التي توصلت إليها، قررت السيطرة على إدارة شؤون الاستخبارات الداخلية، وفي أكثر من مناسبة، ذكرت بوتو أن المخابرات الباكستانية تعمل على تقويض حكومتها، وإن عدم ثقتها بالاستخبارات الباكستانية كان له أساس تاريخي، إذ كان يطاردها خلال سنوات حكم ضياء الحق وخلال المرحلة التي سبقت عودتها الى باكستان، وخلال الانتخابات أيضاً، فضلاً عن تأسيس تلك المخابرات من قبل قوى الاتحاد الجمهوري الاسلامي، لذلك كانت شكوكها قائمة على أسس قوية ، فسعت إلى جعل ذلك الجهاز المهم تحت تأثير مدني فعّال، وفي أيار 1989 خالفت نصيحة رئيس أركان الجيش الجنرال ميرزا اسلم بيك[37]، وحلت محل الجنرال حميد كول[38]، ونقلته الى الملتان كقائد فيلق، ولم يكن الجنرال حميد جول من القادة المحسوبين على الاتحاد الجمهوري الاسلامي فحسب، بل كان القائد الابرز خلال سنوات الغزو السوفيتي لأفغانستان 1979-1989 من خلال رئاسته للمخابرات الباكستانية، ويبدو ان مشكلة افغانستان والاحداث التي جرت فيها ذات خصوصية لباكستان، لأن الحرب الأفغانية قد جرت في منطقة تسكنها مجموعات عرقية وقبلية مختلفة[39]، ويبدو ان التحول في سياسة الولايات المتحدة بشأن أفغانستان وآفاق التسوية السلمية مع الاتحاد السوفيتي جعلت من كول مصدر إزعاج للولايات المتحدة ، وقد ساعدت تلك التطورات بوتو في تحقيق هدفها لتغييره. ولكنها بدلاً من تعيين شخص بمستوى حميد كول، عينت شخصاً أقل كفاءة ومنزلة منه، فعينت الجنرال المتقاعد شمس رحمن كلو، وكان ذلك بسبب قلة خبرة بينضير في الشؤون العسكرية، أو لأنها أرادت السيطرة على ذلك الجهاز من خلال تعيين جنرال متقاعد، وكانت النتيجة ان عدَّ الجيش ذلك تدخلًا في شؤونه المهنية، وأن رئيسة الوزراء قد أخلت بتعهداتها بعدم القيام بذلك، ومع ذلك تمكنت بوتو من اجتياز تلك المشكلة، بعد ان تحلى الجيش بشيء من الحكمة وأمتثل لأوامرها، وفي وقت لاحق من العام نفسه حدث تطور آخر دخلت فيه حكومتها في صراع مع الجيش والرئيس نفسه، وكانت القضية دستورية حول من له الحق في تعيين رئيس هيئة الاركان المشتركة: الرئيس أو رئيس الوزراء، وكان الأدميرال افتخار أحمد سيروهي[40] سيتقاعد كرئيس للهيئة في تشرين الثاني عام 1991 فور انتهاء مدة خدمته التي استمرت ثلاث سنوات، وقد اتخذ الرئيس موقفه بناءً على أن الدستور بصيغته المعدلة في عهد ضياء الحق عام 1985، منحه الحق بموجب المادة 243 (ج) في تعيين رئيس هيئة الأركان المشتركة، بينما أكدت رئيسة الوزراء ان ذلك الحق لها بناءً على الأمر التنفيذي لرئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو في سبعينيات القرن العشرين، إذ حددت مدة ثلاث سنوات لرئيس هيئة الاركان، كما زعمت بوتو أن لها الحق في الاحالة على التقاعد، ولكن التعديل الثامن لهذه المادة في الدستور منح ذلك الحق للرئيس، فاضطرت رئيسة الوزراء إلى التراجع، ولكن مع ذلك فإن محاولة تأكيدها سلطتها على الجيش قد أثار استياء الرئيس والجيش، فأصبح كلاهما شاكاً في نوايا بوتو، وعزز التصور بين النخبة العسكرية بأنها قد انحرفت عن التزامها بعدم التدخل في الشؤون العسكرية[41].

لقد شوهت قضية سيروهي صورة بينضير بوتو بوصفها زعيمه؛ لأنها حاولت تأكيد سلطتها دون أن تفهم بما فيه الكفاية

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

خصوصيات النظام العسكري وكذلك الدستور، ولكنها لم تستفد من تلك التجارب في أن تكون أكثر حرصاً في التعامل مع الجيش، ففي شهر أيار 1990 شهدت مدينة حيدر آباد السند تطوراً خطيراً وسع الخلاف مع الجيش، تمثل بحادثة بكو قلعة Pucca Qila، هي مستوطنة قديمة في حيدر آباد السند وسكانها هم في الغالب من المهاجرين[42]، وفيما يتعلق بما حدث بالفعل في بكو قلعة، فمن وجهة النظر السندية أن المهاجرين قاموا بإطلاق النار على السنديين، بينما زعم المهاجرون أن حكومة السند والشرطة هي التي قامت بالاعتداء على أطفال ونساء المهاجرين العزل، وقد تسبب القتال بمقتل 30 شخصاً على الأقل، وانعكس على مدينة كراتشي التي قُتل فيها أكثر من 350 شخص ، وكانت نقطة الخلاف بين بوتو والجيش هي طريقة وتوقيت عملية الحكومة ، فقد شنت قوات الشرطة في السند عملية أمنية لإلقاء القبض على الإرهابيين الذين كانوا يختبئون في بكو قلعة، في الوقت الذي كان فيه رئيس أركان الجيش في جولة تفتيشية، كما ان قائد فيلق السند كان في زيارة للمناطق الحدودية؛ لذا فإن الإجراء الذي أُتخذ في وقت لم يكن فيه كبار الضباط العسكريين موجودين كي يشرفوا على التنفيذ، وهذا الامر أحرج حكومة بوتو لأنه أظهر عدم وجود اتصال بين الجيش والشرطة، وقال ضابط شرطة كبير مشارك في العملية: **"إن الشرطة السندية قد أثبتت أن المنطقة كانت بمثابة ملاذ للإرهابيين ، الذين لديهم مخبأ للأسلحة"**، وقال كذلك: **"إن العملية كانت أكبر في حجم قوة الشرطة المتوفرة في حيدر أباد"**، وأشار إلى أن الشرطة لم تُمنح الحرية الكافية في التعامل مع الوضع كما يلزم، وسرعان ما انخرطت المخابرات الباكستانية في العملية وقامت وحدات خاصة من الجيش بتوفير الحماية للعناصر السندية التي هاجمت المهاجرين، وأصبح يُنظر إلى الحادثة على أنها صراع عرقي كانت فيه الشرطة الإقليمية غير محايدة، وعند زيارة رئيس أركان الجيش الى السند قوبل بالترحيب وشعارات تدعو الى فرض الاحكام العرفية وازالة بينضير بوتو عن الحكم، وعلى المستويين الشخصي والمؤسسي، كانت حادثة بكو قلعة بمثابة مفترق طرق بين رئاسة أركان الجيش ورئيسة الوزراء، وخلال المدة الواقعة ما بين 27 أيار و24 حزيران 1990 لم يجتمع الطرفان، لكن تلك الازمة لم تكن نهاية المطاف، فنشبت أزمة جديدة رابعة، فبين نيسان وحزيران من كل عام، تجتمع هيئة أركان الجيش لاتخاذ مجموعة من القرارات بشأن الترقيات، والتقاعد، والتعيينات في الرتب العليا، وكان الجيش الباكستاني يحرص بشدة على تلك الإجراءات والقرارات والتوصيات الصادرة عن المجلس، ويرفض بشدة أي مساس بها، فعلى سبيل المثال وفي سبعينيات القرن الماضي، تسبب رئيس الوزراء ذوالفقار علي بوتو بضجة كبيرة عندما حاول التأثير على توصيات المجلس، إلاَّ أن النخب العسكرية لم تنسَ تلك الحادثة رغم إن بوتو تمكن من تحاشي الصدام معهم، وفي حزيران 1990 حاولت بينضير بوتو أيضاً التأثير على عمل هيئة أركان الجيش، فسعت لتمديد مدة خدمة الجنرال علام جان محسود[43] قائد فيلق لاهور، لكن هيئة الاركان لم توافق ، وبعد انتهاء ولاية محسود عيّنت الهيئة جنرال أشرف جانجوا في هذا المنصب، وقد أستنتج كبار القادة العسكريين أن بوتو لم تتمسك بالتزامها بتقاسم السلطة مع الجيش، وكانت تتدخل في مجالهم المهني، وفي اجتماع لهم في تموز 1990، قرروا أنهم لم يعد بإمكانهم العمل مع الحكومة، وقد نقلت هيئة أركان الجيش الباكستاني قرارها إلى الرئيس[44].

وعلى صعيد العمل الحزبي فرغم وجود بينضير على رأس الحكومة، إلاَّ إن حزبها-حزب الشعب كان ضعيفاً في أهم أقاليم باكستان ألا وهو (البنجاب) الذي شمل حوالي 60% من سكان باكستان، لذا فان السيطرة عليه يعزز استقرار أي حكومة، وفي عام 1970 برز حزب الشعب الباكستاني بقيادة ذوالفقار علي بوتو كحزب مهيمن في البنجاب والسند. ولكن بعد إقالة حكومة بوتو في عام 1977 وإعدامه في عام 1979، كانت استراتيجية نظام ضياء الحق تقويض قاعدة دعم حزب الشعب الباكستاني

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

في البنجاب وقد نجح في تكوين مؤيدين له في ذلك الاقليم، من خلال رعاية الجماعات الدينية والتجار، وقد تمكن عبر جمع تحالف من تلك القوى من هزيمة حزب الشعب في الانتخابات التي جرت عام 1985، وأصبح نواز شريف[45] رئيساً لوزراء البنجاب ، وفي أيار 1988 حل ضياء الحق الجمعية الوطنية، لكنه كان حريصاً على الإبقاء على نواز شريف في منصبه، ورمزاً لإعادة التنظيم الجديد للمجموعات الاجتماعية والاقتصادية التي رعاها ضياء بعناية وشجعها في البنجاب ، وفي انتخابات عام 1988 بعد وفاته، نجحت قيادة الاتحاد الجمهوري الاسلامي بقيادة نواز شريف في ضمان بقاء البنجاب تحت سيطرة الاتحاد، ففاز بـ 108 مقاعد من إجمالي 234 مقعداً، فيما حصل حزب الشعب على 94، والمستقلون على 32 [46].

لقد فشلت بوتو وحزب الشعب في البنجاب في إدراك أن نواز شريف كان ذو جذور قوية هناك منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، كما انه أكتسب خبرة كبيرة في أساليب عمل الحكومة، فضلاً عن بناءه علاقات قوية مع النخبة العسكرية، وبدلاً من تطوير علاقة عمل متناغمة معه ومع المجموعات الاجتماعية والاقتصادية التي مثلها، شجعت قيادة حزب الشعب الباكستاني في البنجاب بوتو على مواجهة حكومة نواز شريف وزعزعة استقرارها، وبدأت في تشجيع التحركات الرامية إلى تقويض الدعم البرلماني لحكومة البنجاب، وسعى المتعثرون في حزب الشعب الباكستاني في البنجاب إلى إزاحة نواز شريف رئيس الوزراء من خلال وسائل مختلفة، وبالتالي بدأوا في بإجراءات حجب الثقة التي حاول فيها حزب الشعب الباكستاني إزالة نواز شريف ، بينما حاول الاتحاد الجمهوري الاسلامي تحت قيادة نواز القيام بنفس التحرك ضد بينضير بوتو في الجمعية الوطنية، ولكن فشل كل منهما في ازاحة الآخر، وقد شوهت تلك التطورات صورة بوتو في أقاليم باكستان وأضعفت قدرة حكومتها على تطوير علاقات هادفة مع تلك الاقاليم، وأعطت مسوغاً للرئيس والجيش للتأكيد على أن نظام بوتو كان مقصراً في إدارة شؤون البلاد، وبالتالي أصبح الطريق أمام الرئيس ممهداً لإقالة حكومتها[47].

لقد انتزع الاتحاد الجمهوري الاسلامي البنجاب معقل حزب الشعب ، لأن الاخير لم يستطع كسب ما يكفي من المستقلين لبناء ائتلاف ، بينما حصل الاتحاد الجمهوري على عدد وافر من الأصوات ، وبدعم من عدد قليل من المستقلين تمكن من تشكيل حومة البنجاب الذاتية ، لكن بينضير بوتو لم تفعل سوى القليل لتعزيز سياسة التوفيق بين خصم جديد ظهر في الواقع السياسي الباكستاني وخصم قديم هو الجيش ، وعدم السعي للتصالح مع نواز شريف مما أضعف موقفها في مقابل تعزيز موقف الجيش[48].

أما الجانب الاقتصادي فكان له نصيب في حكومة بوتو الأولى، وكان الاقتصاد الباكستاني اقتصاداً زراعياً أعتمد الزراعة باعتبارها الدعامة الاساسية لاقتصاد البلاد، والحرفة الرئيسية؛ لأنها تسهم بحوالي 35% من إجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن تشغيلها حوالي 65% من اليد العاملة[49]، وكذلك ما أضافته الزيادة في الضرائب الحكومية في عامي 1988 و1989 للدخل الحكومي واستخدام ذلك في علاج العجز في الميزانية الذي بلغ 3.3 مليار دولار، أو 4% من خطة التنمية العامة، الأمر الذي أستوجب اقتراض 2.6 مليار دولار من مصادر داخلية, و610 مليار دولار من مصادر خارجية، وهو ما أدى الى إضعاف الاستقرار المالي[50] ، وكانت باكستان تعاني البطالة والتضخم والركود في المؤسسات الصناعية ، سيما القطاع العام ، الامر الذي تطلب الاهتمام الفوري واتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية فعالة ، وكان تخلي حزب الشعب الباكستاني عن أهدافه الاشتراكية وتبنيه الفكر الليبرالي بداية جيدة لتغيير كل النظام الاقتصادي في باكستان، وكانت أهم خطوات بينضير في هذا المضمار مواصلة الخصخصة، ولكن على مضض وبدون وضوح الغرض، تشكلت لجنة رفيعة المستوى برئاسة فاروق ليغاري[51]؛ لإعداد الدراسات الكفيلة بالنهوض الاقتصادي، وقد

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

كلفت مؤسسة التنمية الصناعية الباكستانية بمهمة تنشيط التصنيع، وتسهيل تطبيق اللامركزية، وتشجيع الخصخصة، وقُدرت أرباح باكستان من جراء تلك الاجراءات بـ 12 مليار روبية على مدى خمس سنوات, ومن خلال ضخ الأموال وتنشيط التنمية، وكان حزب الشعب يأمل بنظام يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية وتهيئة الظروف المواتية لبيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، لكن حكومة حزب الشعب الباكستاني كانت بطيئة في وضع سياسة خصخصة منهجية، فأُحبطت تلك الخطط الطموحة، ولم تكن حكومة بوتو قادرة على توفير مستلزمات نجاحها، وبدلاً من صياغة سياسة اقتصادية مناسبة كما أعلنت، انغمست الحكومة في سياسة المحسوبية، إذ وفرت الوظائف لأنصار حزب الشعب والمتعاطفين معهم من القطاع العام، وقد أدى ذلك إلى زيادة البيروقراطية وعدم الكفاءة، كما إن فكرة زيادة القوة الشرائية لم تسهل عملية الانتقال من القطاع العام الى الخاص، فضعفت ثقة أصحاب المصانع ببوتو، ومع إن الحكومة لم تتمكن من صياغة سياسة خصخصة متماسكة, فإنها شرعت بخصخصة لمؤسسات كبيرة في الدولة ، مثل الخطوط الجوية الباكستانية [52]، واحدى مؤسسات الغاز الطبيعي التي بيعت لإحدى الشركات الخاصة، ولكن الرئيس الباكستاني فاروق ليغاري وصف القرار بأنه تم في ظروف غامضة, ومناقضاً لقرارات حكومية سابقة بعدم بيع حقول الغاز المكتشفة حديثاً وطالب بوتو بالعدول عن القرار[53]، وحدها الاستثمارات الاجنبية كانت قادرة على انقاذ بينضير من الفشل في ملف الاصلاح الاقتصادي، وفي مجال الصناعة النفطية كان معدل الانتاج النفطي في باكستان عام 1988 حوالي 47000 برميل يومياً، وأصبح يسد حوالي40% من احتياجات السكان، في حين كان يسد حوالي 10% فقط من تلك الاحتياجات[54]، ولكن ذلك كان غير كافي، وفي عام 1989 بدأ عدد من الشركات متعددة الجنسيات بالشروع في مشاريع التنقيب عن النفط، مثل: شركة أوكسيدنتال(Occidental)، واتحاد تكساس(Union Texs)، وأموكو (AMOCO)، وكالتكس(Calte), وقامت باستثمارات جديدة ووسعت من نطاق عملياتها، وشمل الاستثمار مجالات أخرى، فعلى سبيل المثال قامت شركة كارجيل (Cargill) الامريكية باستثمار 6.4 مليون دولار في مصنع للعصير المركز بالقرب من سرغودا، وكان من المقرر أن يبدأ تشغيله في خريف عام 1990 ، كما بدأت شركة بيونر سيد (Pioneer Seed) ببناء مصنع للبذور بالقرب من لاهور بواقع استثمار 15 مليون دولار، وكانت نسبة مشاركة الاسهم الامريكية100٪، وقامت أيضاً شركة داود/هيركوليس (Dawood/Hercules)، وهي شركة باكستانية أمريكية متخصصة في مجال الأسمدة بتوسيع نطاق عملياتها من خلال استثمار 325 مليون دولار في مصنع أسمدة اليوريا[55].

لكن عدم وجود نظرة شمولية في خطة الخصخصة الموضوعة، إلى جانب عدم وجود إرادة حقيقية للإصلاح في الشركات المشمولة بتلك الخصخصة حتى تكون محط جذب المزيد من المستثمرين، وقد ظهر ذلك واضحاً في ميزانية 1989-1990، إذ بلغت متطلبات التنمية حوالي 9.8مليار دولار، أمكن توفير 6 مليارات منها من مصادر داخلية، بينما بقيت 3.8 مليار كعجز تمت تغطيته عبر القروض الداخلية بقيمة 1.3 مليار دولار، و1.9 مليار دولار من التمويل الخارجي[56].

أما علاقتها الخارجية، فقد واجهت بينضير بوتو ملفات عدة منها: العلاقة مع الهند والصين والملف النووي، والاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام 1979, والمرتبط ضمناً بالعلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، ولكن قبل التطرق لتلك الملفات، يجب معرفة الاطراف الرئيسية المتحكمة بالسياسة الخارجية لباكستان، فعندما تولت بينضير بوتو منصب رئيس الوزراء، بدا إن السياسة الخارجية لحكومتها ستستمر دون أي تغيير جذري خارج إطار السياسة الخارجية للنظام العسكري السابق، ولاسترضاء الجيش احتفظت بصاحب زاده يعقوب علي خان وزيراً للخارجية ، لكنها سرعان ما عينت

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

تنوير أحمد خان[57] سكرتيراً في الوزارة كذراع لها وعملت من خلاله؛ لذا أصبح كيفية التعامل مع القضايا الإقليمية ذات الأهمية الاستراتيجية، ولاسيما العلاقات مع الهند وأفغانستان، وكذلك تطوير تحالفات إقليمية جديدة مثار لاختلافات حادة بين بوتو الجيش، وكان للجيش في عهد ضياء الحق دوراً كبيراً في عملية صنع السياسة الخارجية, فعلى سبيل المثال: كان الجيش يرى بأن على باكستان السعي لإنشاء تعاون اقتصادي وثقافي وسياسي مع إيران وتركيا وأفغانستان وبنغلاديش، كما أرادت النخبة العسكرية من الحكومة الباكستانية دعم الانتفاضة في كشمير بقوة أكبر وتدويل المشكلة والسعي إلى حلها، واقترحوا أن على باكستان أن تتحدى دور الهند بوصفها (رجل شرطة إقليمي)، أما رؤية بينضير بوتو, فكانت تدعو إلى تطوير جمعية للدول الديمقراطية بدلاً من التركيز على الترتيبات الأمنية والاحلاف الاستراتيجية، وفي هذا السياق كان موقفها هو أن الهند يجب أن ينظر إليها كدولة ديموقراطية وإعادة العلاقات بين البلدين، وفي كانون الأول 1989 زار رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي[58] باكستان، وخلال تلك الزيارة قدمت بوتو مبادرات حول تحسين العلاقات مع الهند، والتي بسببها تعرضت لانتقادات علنية من قبل قادة الاتحاد الجمهوري الاسلامي وعارضها العسكريون أيضاً، وسط تباين تصورات القادة المدنيين والعسكريين حول كيفية حل المشكلات في أفغانستان، وكانت السياسة الباكستانية تجاه افغانستان قد بانت معالمها بعد أن وقّع محمد خان جونيجو[59] رئيس الوزراء الباكستاني(1985-1988) على اتفاقية جنيف[60] بشأن أفغانستان، وقد فضلت بوتو مواصلة هذه السياسة ، والاستمرار في تلك الاتفاقية، أما الادارة الأمريكية فقد بدأت في التركيز على حل المشكلة الأفغانية من خلال المفاوضات السياسية بدلاً من القوة العسكرية، وعينت سفيراً لشؤون أفغانستان في حركة المقاومة الأفغانية، وكان صُنّاع السياسة الأمريكية في الولايات المتحدة ينظرون إلى قلب الدين حكمتيار[61]، الذي دعمه النظام العسكري في باكستان، على أنه (أصولي إسلامي)، ولم يكونوا متحمسين لتشكيله الحكومة في كابول، وقد اتفق حول هذا الأمر القادة الباكستانيون المدنيون منهم والعسكريون، وهذا دل على إن بوتو لم تفهم بالكامل مصالح باكستان الإستراتيجية، وسياستها خارجية تختلف عن سياسة الجيش، مع أن وقت إقالتها قد اقترب في أب 1990[62].

لقد سعت بينضير بوتو إلى إرساء علاقات صداقة مع الولايات المتحدة عبر مساعيها لزيادة الثقل السياسي الاقليمي لبلادها[63]، وكان الملف النووي الباكستاني وملف التسليح والاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام 1979 من أهم أسباب المد والجزر في العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، وقد تمكنت باكستان عبر برنامجها لأبحاث الصواريخ بالتعاون مع الصين والولايات المتحدة نفسها من إجراء تجارب على الصواريخ الباليستيه عام 1988، الأمر الذي عُدّ مهماً ليس للقدرات التقليدية فحسب، بل للقدرات النووية أيضاً، وكانت الولايات المتحدة الامريكية تراقب برنامج باكستان النووي وأفادت تقارير مخابراتها انه لم يكن برنامجاً سلمياً، لذلك فرضت عقوبات عليها، ولكن طبيعة الدور الباكستاني خلال الاحتلال السوفيتي لأفغانستان جعل الولايات المتحدة تستمر بتقديم المساعدات الاقتصادية لباكستان، فقد بلغ حجم تلك المساعدات عام 1987 حوالي 4 مليار دولار[64]، وقد أرادت بوتو تغيير سياستها إزاء القضية الافغانية، ولكن الرئيس الباكستاني والجيش كانا ملتزمين منذ عهد ضياء الحق بدعم المجاهدين، وقد حصلت باكستان على ما يقرب النصف مليار دولار من المساعدات (معظمها مساعدات عسكرية) في مقابل دعمها جزء من الإقليم الحدودي الشمالي الغربي هو "المنطقة القبلية" إذ وضع المجاهدون قواعد عملياتهم ضد حكومة كابول والقوات السوفيتية في أفغانستان[65]، غير إن الولايات المتحدة بمجرد أن انتهت الحرب في افغانستان عام 1989 غيرت سياستها الداعمة لباكستان؛ فقللت من المساعدات المالية، مما أدى الى تخفيض ميزانية الدفاع ، كما أنخفضت

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

قيمة المبيعات العسكرية من 99.329 مليون دولار عام 1989 الى 22,78 مليون دولار [66]، ولاسيما بعد أن قدمت الصين لباكستان مساعدات تقنية عام 1990 لبناء منشآت فصل البلوتونيوم، الأمر الذي جعل بينضير بوتو تُصرح لأول مرة عن قدرة باكستان على تجميع القنبلة النووية[67].

أما علاقاتها بالاتحاد السوفيتي فلم تكن على ما يرام؛ بسبب الغزو السوفيتي لأفغانستان كما أسلفنا، وكانت التصريحات والتصريحات المقابلة بين الطرفين خير دليل على ذلك، فعلى سبيل المثال صرحت بوتو في 20 تموز 1989 أن على الذين أيدو الغزو السوفيتي لأفغانستان أن يرحلوا عن السلطة ، لان ذلك سيساعد على إحلال السلام في افغانستان، وهذا ما فسره السوفييت بأنه تصريح معادٍ لهم وربطوه بأحداث أخرى؛ تمثلت بتواجد الجنرال الامريكي نورمان في مدينة كويتا الباكستانية لوضع الخطة الخاصة بالهجوم على قندهار، وقد عبر السفير السوفيتي في أفغانستان فورنتسوف عن تلك الاحداث بقوله: **"إن باكستان تخطط للهجوم على افغانستان بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية"**، الأمر الذي استلزم الرد من قبل الرئيس الباكستاني غلام اسحاق خان ونفى لدى لقاءه وزير الخارجية السوفيتي نية لباكستان للعدوان على أية دولة، ولتخفيف حدة تلك التصريحات أُوفد وزير الاعلام الباكستاني الى موسكو يونس عبد الجبار واجرى مباحثات مع المختصين بالإعلام والاقتصاد والتجارة ، خاصة وان حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ حوالي 144.3 مليون دولار أي ما يعادل حوالي 1.3% من حجم التجارة الباكستانية، وقد نقل الوزير صورة باكستان السياسية الجديدة بعد تشكيل حكومة منتخبة وفق الاليات الديموقراطية، وحمل بدوره وجهة النظر السوفيتية حول بعض القضايا الدولية, بما فيها قضية أفغانستان الى رئيسة الوزراء بينضير بوتو[68].

كانت سياسات بوتو تجاه القضية الافغانية متناقضة، فمن جهة كانت علاقتها بالحكومة الافغانية في كابل غير جيدة، وتعلن دائماً ضرورة التوصل إلى حل سلمي[69]، وكانت ترى أن وجود حكومة كابل المدعومة من قبل الاتحاد السوفيتي تحت زعامة نجيب الله هي العقبة في طريق تحقيق السلام رغم أن انسحاب الاتحاد السوفيتي من افغانستان خطوة مشجعة، ولكن المهاجرين لن يعودوا مادامت حكومة نجيب الله موجودة[70]، ومن جهة أخرى كانت المعارضة الباكستانية تحت زعامة نواز شريف تنتقد بشدة سياسة بينضير بوتو تجاه افغانستان، فعلى سبيل المثال وخلال اجتماع عام للاتحاد الجمهوري الاسلامي والذي بات يُعرف بـ(ائتلاف المعارضة الباكستانية) عقد يوم 27 أب 1989 في بيشاور انتقد نواز شريف موقف حكومة بوتو من المجاهدين الافغان وقال: **"لو كان الجنرال ضياء الحق حياً لسقطت كابل في يد المجاهدين الافغان"**[71]. ولكن تغيراً حقيقياً في السياسة الباكستانية لم يحدث، فجاءت مشاركة البيكم نصرت بوتو نائبة رئيسة الوزراء ورئيسة حزب الشعب الباكستاني في احتفالية اقامتها القنصلية الافغانية في كراتشي بتاريخ 30 آب 1989 بمناسبة الذكرى السبعين لاستقلال باكستان، وقد لاقت تلك الخطوة ترحيباً كبيراً من قبل القائم بأعمال نظام كابل في اسلام آباد قدرة الله أحمدي، ولكن السيدة نصرت بوتو دعت اثناء ترأسها وفد باكستان الى مؤتمر عدم الانحياز التاسع دول المنظمة الى الاعتراف بحكومة المجاهدين رغم إن باكستان نفسها لم تعترف بتلك الحكومة[72]، وهذا التناقض قد يكون سببه خلافات داخل حزب الشعب الباكستاني وخاصة بين بينضير ووالدتها، أو لأنها قد تكون تعرضت الى ضغوطات من قبل الجيش، ذلك التناقض الواضح أوقع بينضير في مشكل سياسية كبيرة؛ لذا حاولت علاجه من خلال التأكيد على ضرورة إجراء محادثات بين المعارضة الافغانية وحكومة كابل, واستبعاد الحل العسكري[73]، والتأكيد على حق الشعب الافغاني في تقرير مصيره[74].

كانت سياسة بوتو تجاه القضية الافغانية قد تعرضت الى العديد من الانتقادات، لأنها فشلت في أن تؤدي دوراً ايجابياً في

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

إيجاد حل دائم للمشكلة الافغانية، فبعد الانسحاب السوفيتي عام 1989, وتفككه بعد عام واحد لم تنتهي المشكلة، ولم تتمكن الولايات المتحدة الامريكية من إيجاد حل سياسي، فبعد وصول بيل كلينتون إلى البيت الابيض عام 1992 تغيرت السياسة الامريكية ، وعلى حد تعبير زبغنيو برجنسكي: **"كانت غريزة كلينتون التردد في التورط في كل هذه الحالات تقريباً ، وهو يعلم ان التعامل معها بفعالية يتطلب ممارسة الضغط أو إستخدام القوة"**[75]، لذا نشب صراع طويل بين فصائل المعارضة الافغانية امتد خلال عقد التسعينات من القرن العشرين[76]، خلال هذه المرحلة غيرت بوتو من سياستها نحو الاهتمام باستقرار الاوضاع في المنطقة واقامت علاقات اقتصادية مع دول آسيا الوسطى[77].

أما علاقاتها الاقليمية فقد اتجهت بينضير بوتو الى حل المشكلات الاقليمية من خلال بناء توازن اقليمي في جنوب آسيا، ولتحقيق ذلك, فإنها دعت في بداية استلامها للسلطة عام 1988 إلى اتفاق استراتيجي يضم باكستان وافغانستان وايران وتركيا انطلاقاً من المصالح المشتركة لتلك الدول[78]، فعلى سبيل المثال: زار وزير خارجية باكستان صاحب زاده يعقوب خان طهران 13 تموز 1989, والتقى نظيره الايراني علي أكبر ولايتي[79], وأكدا على ضرورة التعاون فيما يتعلق بالقضايا الاقليمية وخاصة القضية الافغانية، تبعت ذلك زيارة وزير الدفاع الباكستاني سارواد شيما لإيران في 19 تموز على رأس وفد عسكري، التقى خلالها قائد الحرس الثوري الايراني علي شمخاني[80]، وقد تنقل الوفد الباكستاني بين مدن جنوب ايران ومدينة مشهد المقدسة، ووقع الطرفان اتفاقية تعاون عسكري مشترك شمل مجالات التدريب وتبادل الخبرات والصناعة الحربية[81]، أما علاقاتها بالقوى الدولية الاخرى كالصين على سبيل المثال: فقد نظرت بوتو الى الصين كعمق استراتيجي في صراع باكستان ضد الهند، وكذلك حليف مهم في مواجهة الضغط الامريكي الذي كان يحصل بين مدة وأخرى خاصة في ظل التعاون الباكستاني_ الصيني في المجال النووي[82].

مما سبق يتضح أن قيادة بينضير بوتو في القضايا الرئيسية لم تكن في بعض الأحيان شديدة الفعالية في إقناع الاطراف الاخرى سواء كانت داخلية أو خارجية مع ضعف في المهارة الدبلوماسية، وواجهت صعوبات كبيرة لا يمكن التغلب عليها، كما أظهرت ضعفاً إداريا في العمل الحكومي، وكانت في بعض الأحيان بطيئة في اتخاذ القرارات، ولم تبذل جهداً يذكر ل لرد تهم الفساد الموجهة إليها، وبدأت مبكراً بالتدخل في الشؤون العسكرية استمرت في ترسيخ التفوق الشخصي، ولكن دون تهيئة الظروف التي تعزز مكانة حزبها، أما تعاملها مع جماعات المعرضة فمن الواضح أن موقفها أتخذ شكل المواجهة أيضاً، ولم تُبد اهتماماً كبيراً ببناء التوافق مع مختلف الاطراف، وقد ألبت تلك السياسات خصوم بوتو من السياسيين الذين رفعوا عليها وعلى زوجها آصف زارداري العديد من قضايا الفساد وسوء استعمال السلطة، ودخلت البلاد فيما يشبه الفوضى السياسية ازداد معها احتقان الحياة السياسية؛ الأمر الذي دفع الرئيس الباكستاني غلام إسحق خان إلى إسقاط حكومتها في أب 1990، وفي غضون ذلك حُكم على زوجها الذي كان يشغل منصب وزير الاستثمارات الخارجية بالسجن ثلاث سنوات (1990 – 1993) على خلفية اتهامات سابقة بالفساد، ثم قام الرئيس الباكستاني غلام إسحق خان بحل المجلس النيابي وأقال بينضير ودعا لانتخابات جديدة، وبعدها حل المجالس المحلية أيضاً، وكان السبب الرسمي المُعلن لحل المجلس والإقالة هو تُهم الفساد, وسوء استخدام السلطة الموجهة إلى بوتو في أب1990[83].

حاصرت قوات الجيش في 6 آب 1990، وبوقت متأخر من بعد الظهر، منزل رئيسة الوزراء بينضير بوتو، ومبنى رئاسة الوزراء ودخلت المبنى، واستولت على وثائق حكومية، وأمرت جميع الموظفين بالمغادرة، كما حاصرت القوات محطات الإذاعة والتلفزيون والهاتف والبنك المركزي، ووكالة التحقيقات

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

الفيدرالية، ومديرية الاستخبارات، والوزارات الهامة الأخرى، وبعد ساعات قليلة أعلن الرئيس أنه كان قد قرر إقالة حكومة بينضير بوتو بتهمة الفساد, وعدم الكفاءة، كما أمر بحل الجمعية الوطنية وكذلك مجالس المقاطعات في السند والاقليم الحدودي الشمالي الغربي، والسماح لرؤساء وزراء البنجاب وبلوشستان بالاستقالة، ثم وعد الرئيس بإجراء انتخابات عامة في 24 تشرين الأول، وأعلن حالة الطوارئ على مستوى البلاد[84].

وقد مثلت بوتو أمام المحاكم الخاصة في المدة ما بين أيلول 1990 وحزيران 1991 بتهمة سوء استخدام السلطة وسوء إدارة المال العام ، وظهرت براءتها منها عام 1994، ولكن يبدو أن السبب الاهم هو سوء علاقتها بالجيش الذي خفّضت بوتو ميزانيته عام 1990 كما أسلفنا، مما دفعه الى إعادة فتح قضية كشمير والتي أدت إلى اقالتها[85].

إن من أهم المشاكل التي أضعفت حكومة بوتو, هو العنف العرقي في السند وفقدان الامن, وإنشار العصابات في ريف السند، وقيامهم بعمليات سرقة وسطو على البنوك, وارتكابهم لجرائم القتل، تم توظيفهم من قبل العديد من الجهات كمرتزقة في المناطق الحضرية من قبل الجماعات العرقية المختلفة, وكانت تلك المشكلة قائمة منذ عهد ضياء الحق، وقد ازداد عدد الخارجين عن القانون، ومما زاد من تعقيد الوضع إتباع ضياء تكتيك فرق تسد، فقد شجع السنديين من أصحاب العقارات على تشكيل فرق مسلحة خاصة لتأكيد السيطرة في المناطق الريفية، مما أدى إلى مزيج معقد من العداء العرقي، ولأجل سماع صوتهم وتلبية المطالب، لجأت الحركة القومية إلى اتباع أسلوب العنف، وفي أوائل شباط 1990 شهدت المقاطعة إضراباً شاملاً، بعد أشهر من الاضطراب اندلعت حوادث عنف عرقية في كراتشي، عندما دعت الحركة القومية المتحدة إلى إضراب عام لإطلاق سراح عمالها المحتجزين، ونتيجة لذلك حصلت صدامات راح ضحيتها حوالي مئتي شخص بين قتيل وجريح ، تم وضع أكثر من نصف المدينة تحت سيطرة الجيش؛ لذا أعلن رئيس الحركة ألطاف حسين في نيسان الاضراب عن الطعام، مطالبًا بالإفراج عن نشطاء الحركة القومية المتحدة الذين اعتقلوا بسبب تورطهم المزعوم في اغتيال نجيب أحمد الرئيس السابق لاتحاد طلاب الشعب، وقد انتهى الاضراب بعد يومين فقط عندما تم التوصل إلى حل وسط بين الحركة القومية المتحدة وحاكم السند فخر الدين إبراهيم ، ثم طردت بوتو رئيس وزراء السند قايم علي شاه، والذي أنتقدت إدارتها بسببه ، وعينت أفتاب شعبان ميراني بدلاً منه، لكن هذا التغيير كان شكلياً فقط، فلم تكن لدى رئيس الوزراء الجديد أي خطة واضحة لاستعادة السلام والاستقرار في الاقليم، ولم تتخذ أي مبادرة لإعادة فتح الخطوط للتحاور مع الحركة القومية، ونتيجة لذلك تم انتقاد حزب الشعب الباكستاني لافتقاره الى المسؤولين المؤهلين[86].

دور بينضير بوتو السياسي في المعارضة:

مهدت إزالة حكومة بوتو الطريق أمام انتخابات أخرى في آب1990، فتم تنصيب غلام مصطفى جتوئي[87] زعيم المعارضة في البرلمان كرئيس وزراء مؤقت، ولكن السياسات العدائية اللاحقة تجاه بينضير بوتو, وحزب الشعب الباكستاني شوهت إلى حد كبير صورة حكومته، وقد حامت شكوك بالتزوير حول نتائج الانتخابات، لكنها أخرجت نهائياً حزب الشعب الباكستاني من البنجاب، وقد حصل التحالف الديموقراطي الباكستاني على 44 مقعدًا فقط في الجمعية الوطنية ، بينما حصل الاتحاد الجمهوري الاسلامي على 106 مقاعد من إجمالي 207 مقعد في المجالس الوطنية والمحلية، بينما حصل حزب الشعب على مقاعد أقل من المتوق ، أما بينضير بوتو فدخلت مرحلة جديدة من حياتها السياسية، بعد خروجها من السلطة إذ تولت دور زعيم المعارضة في البرلمان، وقد أظهرت قدراً أكبر من المرونة في سياستها مع قدرة كبيرة على تعبئة الجماهير، وبين عامي 1990 و 1993 تبنت بوتو إستراتيجية ثلاثية الجوانب: بوصفها زعيمة للمعارضة أولاً، وبذل الجهود لإصلاح العلاقات مع الجيش ثانياً،

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

وإثارة الشعب ضد الرئيس والحكومة ثالثاً، وبحلول بنهاية عام 1992، كانت قد وطدت علاقة ثقة وتوافق مع النخب العسكرية، كما استهدفت الرئيس غلام إسحاق خان بشكل منتظم داخل وخارج البرلمان، ولم تفوت فرصة لمهاجمته؛ فعلى سبيل المثال: وصفته بأنه المهندس الرئيسي لسقوط حكومتها, وتحميله مسؤولية إضعاف العملية الديمقراطية في البلاد، وكانت بارعة في خلق الخلاف بين الرئيس ورئيس الوزراء نواز شريف الذي خلف جتوئي، ولاسيما فيما يتعلق بمسألة التعديل الثامن في الدستور والسلطات التقديرية للرئيس، وحالما نجحت في إبعاد الرئيس عن حكومة نواز شريف، هددت بالقيام بمسيرة طويلة للمعارضة، وقد أقنعت الجيش بالبقاء على الحياد، وادعت أن الحكومة كانت فاسدة وغير فعالة، وزورت الانتخابات، وطالبت بإجراء انتخابات جديدة. والأهم من ذلك أنها عززت العلاقات مع أحزاب المعارضة الأخرى والقادة المعارضين لحزب الرابطة الإسلامية ونواز شريف، ثم نشب خلاف بشأن التعديل الثامن بين الرئيس ورئيس الوزراء امتد من كانون الثاني حتى نيسان 1993، وقد استغلت بوتو ببراعة ذلك الخلافات، بعد أن سعى كلاهما إلى الحصول على دعمها في هذه القضية ، وخلال تلك المرحلة أتيحت لها فرصة بناء علاقات وثيقة مع عدد من الزعماء السياسيين مثل :

نواب زادة نصر الله خان[88] عن حزب الشعب الديموقراطي (Pakistan Democratic Party)، والذي رُمز له بـ:(PDP)، وغلام مصطفى جتوئي عن حزب الشعب الوطني[89] (National Pakistan Party), والذي رُمز له بـ:(NPP)، مولانا فضل الرحمن محمود[90] عن جمعية علماء الاسلام [91] Jamiat Ulema-e-(Islam) ورُمز لها (JUI-F)، بلخ شير مزاري[92]، مالك قاسم خان ختك ، حميد ناصر جته[93]، ومنظور احمد وتو[94] عن حزب الرابطة الاسلامية (Pakistan Muslim League)[95], والذيُ رُمز له (PML-J)، واستلم بعضهم مناصب مهمة فعلى سبيل المثال مُنح مولانا فضل الرحمن رئاسة لجنة الشؤون الخارجية، ومالك قاسم رئاسة لجنة مكافحة الفساد، ثم أصبح مالك قاسم فيما بعد رئيس مجلس الشيوخ[96]، وفي نيسان 1993 أقال الرئيس حكومة نواز شريف بناء على التهم نفسها التي وجهها سابقاً ضد حكومة بوتو في عام 1990، وقد طعن نواز شريف في قرار الرئيس في المحكمة العليا، وكان رئيس المحكمة نسيم حسن شاه أحد قضاة المحكمة العليا الذين أيدوا إعدام ذو الفقار علي بوتو في عام 1979، وفي قرار غير مسبوق يُظهر استقلال القضاء، أصدروا حكماً ضد أمر الرئيس واستعاد نواز شريف منصبه, وقد أدى الصراع بين الرئيس ورئيس الوزراء إلى خلق أجواء مكنت بوتو وحلفائها من الدعوة الى انتخابات جديدة[97].

الخاتمة:

1-لم تتمكن بينضير بوتو من إدارة البلاد دون التأثر بارهاصات الماضي والسياسات التي دأبت الطبقة السياسية الباكستانية على السير وفقاً لنهجها ، وقد ظهر ذلك واضحاً في تعاملها مع الطبقة السياسية التي كانت معادية لوالدها.

2-يمكن القول أن بينضير استغرقت في الصراعات السياسية ؛ لتأكيد مكانتها السياسية على الصعيد الحزبي وتثبيت قواعدها الجماهيرية ، فضلاً عن تأكيد سلطتها التنفيذية على صعيد الحكومة.

3-إن وجود العديد من مراكز القوى السياسية في باكستان ، كالجيش ونفوذه السياسي ، إلى جانب وجود العديد من عرّابي السياسة الباكستانية ، خلق العديد من العوائق أمام بينضير بوتو ومنعها من تنفيذ خططها كرئيسة وزراء لباكستان.

4-لم تكن سياسة بوتو الداخلية بعيد عن التأثر بالتطورات الاقليمية والعالمية التي تحصل على مقربة من باكستان ، وخاصة الصراع الامريكي-السوفيتي في أفغانستان ؛ لذا كان عليها أن تتعامل بنوع من الواقعية مع ماجرى آنذاك في أفغانستان ، خاصة وان لتلك الأحداث أثر كبير في حاضر باكستان ومستقبله ، لكنها إختارت لغة المواجهة مع أطراف داخلية مدعومة خارجياً ؛ الأمر الذي أدى إلى مواجهتها العديد من المشاكل.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

5-إن كثرة الأحزاب السياسية والصراعات القائمة فيما بينها ، قد أربك المشهد السياسي الباكستاني داخلياً وخارجياً ؛ وهذا ما أدى إلى قصر عمر حكومة بوتو ، وبالتالي فإن الحكم على مدى نجاح أو فشل بينضير في إداء مهامها التنفيذية يبقى نسبياً.

الهوامش :

(1) الحسيني الحسيني معدي ، موسوعة اشهر ثوار العالم ، ط1 ، مصر ، 2012 ، ص144-146.

(2) المصدر نفسه ، ص140.

(3) **شاه نواز بوتو** (1888-1957) ، هو خان بهادور سير شاه نواز بوتو ، عميد عائلة بوتو ينحدر من لاركانا في مقاطعة السند في البريطانية الهند ، التي أصبحت الآن جزءًا من باكستان ، ولد شاه نواز ابن غلام مرتضى بوتو من عائلة تنتمي الى الراجبوت في السند ، وكان عائلته من كبار ملاكي الاراضي ، تلقى تعليمه المبكر في السند في كراتشي ، وبعد ذلك في مدرسة سانت باتريك الثانوية في كراتشي ، كانت بداية عمله السياسي عندما دخل المجلس التشريعي لمقاطعة بومباي ، التي كان السند جزءًا منها عام 1921 وكان عمره 33 عامًا ، وبقي في ذلك المجلس حتى عام 1936. وخلال هذا الوقت ، وفي عام 1934 أصبح وزيراً في حكومة بومباي ، حضرت بوتو مؤتمر المائدة المستديرة في عام 1931 كزعيم للمسلمين السنديين المطالبين بانفصال السند عن مقاطعة بومباي ، وقد تم اقرار هذا المطلب في قانون حكومة الهند عام 1935 ، ومع تحول السند إلى مقاطعة منفصلة في 1 نيسان 1936 ، تم تعيينه كمستشار لحاكم السند ، أنضم الى حزب السند المتحدة عام 1937 الذي أسسه الحاج عبدالله هارون تحضيرا للانتخابات المحلية التي جرت في نفس العام ، وكان بوتو نائباً لرئيس الحزب ، أستخدم بوتو العامل الديني في الانتخابات لتحفيز الناخبين للإدلاء بأصواتهم لصالحه ، وقد برز الحزب كأكبر حزب في الانتخابات ، حيث فاز بـ 21 من أصل 60 مقعدًا ، ولكن بوتو استقال من الحزب بعد فشله في الحصول على مقعد في البرلمان ، وعاد إلى بومباي ليصبح رئيس لجنة الخدمة العامة في بومباي-السند ، وفي أوائل عام 1947 ، انضم بوتو إلى مجلس وزراء محمد مهابات خان الثالث ونواب جوناكاند في مقاطعة كوجرات ، وبع دعام 1947انتقل شاه نواز بوتو إلى مقاطعة لاركانا ، حيث جعلته ملكية الأرض من بين أغنى الناس وأكثرهم نفوذا في السند ، كان بوتو صديقاً حميماً للحاكم العام (الرئيس لاحقًا) إسكندر ميرزا ، أما علاقته بالحكومة فكانت جيدة فقد منحت بوتو لقب (خان صاحب) ، ثم رفعته بعد ذلك إلى (خان بهادور) ، ثم مثل المسلمين السنديين في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن في 1930-31 ، وقد توفي عام 1957. للمزيد يُنظر:

(4)Katherine M. Doherty and Craig A. Doherty , Benazir Bhutto , p.23-24.

(5)أحد أحزاب يسار الوسط ، تأسس على يد ذو الفقار علي بوتو في 16 ايلول 1967 من خلال مؤتمر صحفي عقده في حيدرآباد السند ، وفي كانون الاول 1967 عقد الحزب مؤتمره التأسيسي وحضره ممثلون عن فروعه وتشكيلاته ، وتقرر منهاج الحزب ونظامه الداخلي ، وقم تم انتخاب ذو الفقار بالاجماع امينا عاماً للحزب ، ويقع المقر الرئيسي في اسلام آباد ، ولكن المعقل الرئيسي له في السند ، أما آيديولوجية الحزب فهي الاشتراكية الاسلامية ، وفي نفس الوقت كان عضواً في المنظمة الاشتراكية العالمية (الكومنترن).للمزيد يُنظر:احمد محمد طنش ، رحيم جودي غياض ، ذو الفقار علي بوتو ونشاطه التنظيمي في حزب الشعب ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد8 ، السنة 4 ، 2012 ، ص227-228.

(6)تنقسم الاحزاب السياسية في باكستان الى قسمين رئيسيين : الاحزاب الرئيسية: أولاً: الاحزاب الوطنية التي تتمثل بحزب الرابطة الاسلامية الذي تأسس عام 1906 ، وحزب الشعب الباكستاني الذي تأسس عام 1967 .أما القسم الثاني ، فيتمثل بالاحزاب الاثنية مثل : حركة المهاجرين القومية تأسست عام1984، حزب عوامي الوطني تأسس عام 1957، الحزب الجمهوري تأسس عام 1956.ثانياً : الاحزاب الدينية وتضم" الجماعة الاسلامية 1941، جماعة العلماء الباكستانية. للاطلاع على تفصيلات اكثر يُنظر: ستار جبار علاوي ، باكستان دراسة في نشأة الدولة ، ط1 ، 2013 ، ص120-142.

(7)كان الهدف الرئيسي المعلن لباكستان من خلال السعي للحصول على السلاح النووي هو امتلاك قدرة الردع ذاتها التي تمتلكها الهند ، وكان ذو الفقار علي بوتو يصيرح دائماً عن هذا الهدف :" إذا بنت الهند القنبلة ، فإننا سنقتات الاعشاب والاوراق ، بل حتى نعاني آلام الجوع ، ولكننا سنحصل على قنبلة من صنع ايدينا ، لانه لابديل لدينا".للاصلاع على تفصيلات اكثر يُنظر: ستيف ويثمان ، يربيرت كروسني ، القنبلة النووية الاسلامية ، ترجمة محمد حمدي صاحب التميمي ، ط1 ، القاهرة ، 1994، ص215-239.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

(8)وفيق حسين الخشاب وآخرون ، الجنوب الاوسط للقارة الاسيوية – دراسة في التركيب السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضمن الاطار الاقليمي ، ط1 ، بغداد ، 1980 ، ص97.

(9) James Wynbrandt, A Brief History of Pakistan, New York , 2009., p.223.

(10)Ibid, p.215.

(11)تميز حكم ضياء بالنمو الاقتصادي في القطاع الخاص ، وقد تولى مسؤولية الملف الاقتصادي غلام إسحاق خان . وكانت باكستان بدون اقتصاد متماسك ورؤية استراتيجية منذ أوائل 1970 .وتم تأجيل تنفيذ الخطة الخمسية بعد انفصال شرق باكستان. لذا إعاد ذوالفقار علي بوتو هيكلة الاقتصاد بدون خارطة طريق ، ثم تم الشروع بتنفيذ خطة خمسية جديدة (1978-1983) ، بعد سنة واحدة من فرض ضياء الحق الأحكام العرفية. كان الهدف المعلن للخطة هو تحسين جودة الخدمات الاجتماعية. مع ميزانية مستمدة من الاستثمرات في القطاع العام ، وقد قلصت الخطة الجديدة التوسع في الصناعة والبنية التحتية ، مع التركيز على الإنفاق على الأعمال الجارية، كما تم تخصيص الأموال للمشاريع الزراعية ، بما في ذلك الاستثمارات في الموارد المائية والقروض والإعانات المقدمة للمزارعين. كان المخططون الاقتصاديون يعتمدون على عائدات الاستثمار خلال السنوات لاحقة في تغذية باقي الرامج ، وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لباكستان 4.1% سنويا. وحققت نمواً سنوياً قدره 7.0٪في الناتج المحلي الإجمالي ، وتم تغذية المشاريع من خلال الزيادة السنوية البالغة 10 % في الصناعية ، وزيادة 6 % في الناتج الزراعي.كما قدمت الخطة أيضا مخطط وجدول زمني لتحويل قطاعات البلاد الاقتصادية والمالية بما يتماشى مع المبادئ الإسلامية للاطلاع على تفصيلات أكثر يُنظر: James Wynbrandt, Op.Cit , p.215

(12) https://www.britannica.com/biography/Benazir-Bhutto.

(13)Benazir Bhutto, Daughter of Destiny , New York, 1989, pp.58-59

(14)**اتفاقية شيملا:** وقعتها الهند وباكستان في2حزيران 1972، وقد جاءت إثر الحرب بين البلدين في العام السابق التي أدت إلى استقلال باكستان الشرقية بإسم بنگلادش .أرست الاتفاقية المبادئ التي ينبغي أن تحكم العلاقات المستقبلية بين البلدين .كما رسمت خطوات للمزيد من التطبيع للعلاقات المتبادلة وأهمها: أنها يلتزم البلدين بتسوية خلافاتهما بالطرق السلمية عبر مباحثات ثنائية ، وقد برز خلاف كشمير مرة أخرى حولت الاتفاقية خط وقف اطلاق النار الذي رسمته الأمم المتحدة في عام 1949 إلى خط السيطرةLine of Control (LOC) بين باكستان والهند والذي بالرغم من ذلك لم يؤثر على وضع الاقليم المتنازع عليه في جامو وكشمير.للمزيد يُنظر: محمد سلمان حمد الجنابي ، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية الباكستانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص39-40.

(15)**أنديرا غاندي(1917-1984):** هي ابنة جواهر لال نهرو أول رئيس وزراء للهند. بعد ان اكملت مراحل تعليمها الاولية انتقلت الى اوربا لاكمال تعليمها الجامعي فدرست في أماكن مختلفة في بون وشانتيني كيتان وفي المدارس السويسرية، والإنكليزية، وصارت عضواً في جناح الشباب من حزب العمال البريطاني.انتسبت أنديرا إلى حزب المؤتمر الهندي عام 1939م، تزوجت عام 1942م من فيروز غاندي ، في عام 1966م مات رئيس الوزراء لال باهادور شاشتري، خليفة نهرو، فقرّر حزب المؤتمر الحاكم تعيين أنديرا رئيسة للوزراء ، كما تولت المنصب مرة اخرى عام 1980 ، ولكنها أُغتيلت عام 1984.للمزيد يُنظر:كاثرين هيوز ، انديرا قصة حياة انديرا فيروز غاندي ، ترجمة كوثر محمود محمد ، ط1 ، مصر ، 2010.

(16)الحسيني الحسيني معدي ، المصدر السابق ، ص141.

(17) Benazir BhuttoOp,Cit., pp.58-59.

(18)Lawrence Ziring, "Benazir Bhutto: A Political Portrait" Asian Affairs:1991, p. 179.

(19)**لِياقت على خان** (1895 - 1951) ، المعروف على نطاق واسع باسم(قائد الامة وشهيد الامة)، كان أحد الآباء المؤسسين البارزين لباكستان ، رجل دولة ومحام ومنظر سياسي ، ولد في عائلة أرستقراطية مؤثرة في مقاطعة كارنال في البنجاب الشرقي في 1تشرين الاول 1895 تلقى لياقت علي خان تعليمه في جامعة عليكره الهند ، ثم في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة ، كان ديمقراطيًا شجع النظام البرلماني في الهند ، اختار الرابطة الإسلامية بقيادة محمد علي جناح الذي كان يناصر القضاء على المظالم وسوء المعاملة التي تعرض لها المسلمون الهنود من قبل الحكومة البريطانية شغل خان لفترة وجيزة منصب وزير المالية الأول في الحكومة المؤقتة في الهند بقيادة حاكمها العام ماونت باتن ، ثم أصبح أول رئيس وزراء في باكستان ، وشغل في الوزارة نفسها حقيبتي الدفاع والخارجية من عام 1947 حتى اغتياله في عام 1951، رفض سياسة المحاور في الحرب الباردة ، وكان مؤمناً ان باكستان يمكن ان تبقى مستقلة ، ورفض الانصياع للسياسة الامريكية التي ارادت من باكستان ان تكون ضمن خطة الولايات

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

المتحدة في الضغط على ايران عند تأميمها للنفط عام 1951فدبرت عملية اغتياله.للمزيد يُنظر:

Leonard Binder, Religion and Politics in Pakistan ,University of California Press, 1963,p.114-125.

(20)Khawar Mumtaz and Farida Shaheed, Women of Pakistan: Two Steps Forward, One Step Back, 1987, p. 65.

(21)خلال مرحلة المواجهة بين المجاهدين والقوات السوفيتية ، كانت الولايات المتحدة الامريكية تدعم المجاهدين عن طريق المخابرات العسكرية الباكستانية ، لكن هذا الجهاز غير سياسته ازاء المجاهدين الافغان بعد الانسحاب السوفيتي عام 1989 ، فتوقف الدعم ، ووجه نحو البشتون بقيادة الحزب الاسلامي الذي يقوده قلب الدين حكمتيار ، ولكن تلك المحاولات لم تفلح باسقاط حكومة المجاهدين ، فقرر الجيش الباكستاني تقديم الدعم لطالبان . للاطلاع على تفصيلات اكثر يُنظر: محمد سرفراز ، حركة طالبان من النشوء الى السقوط ، ط1 ، بيروت ، 2008 ، 143-144.

(22) **ماوتسي تونغ (1893-1976):** زعيم سياسي وقائد عسكري صيني وزعيم الحزب الشيوعي الصيني منذ 1935 حتى وفاته ، ولد ماو في 26 كانون الاول 1893 في مقاطعة هيوفن من علائة تنتمي الى الطبقة الفلاحية ، أراد ماو ان يصبح استاذاً فدخل جامعة بكين عام 1918 ، وهناك اعتنق الشيوعية كونه يسارياً في أفكاره ، وفي حزيران 1921 أصبح أحد مؤسسي الحزب الشيوعي في شنغهاي ، وقد أرتقى في العمل الحزبي ببطئ فكان زعيمه في 1937 .وضع الحزب خطة بطيئة التقدم للاستيلاء على الحكم وبعد أن أغتيل عدة قادة شيوعيون أصبح ماو القائد الوحيد وفي عام 1947 بدأ التحرك لقلب نظام الحكم بزعامة شيانج كاي شيك ، وفي عام 1949 انتصرت القوات الشيوعية ، وكان ماو في السادسة والخمسين ، استخدم ماو اساليب عنيفة ليحكم قبضة الحزب على السلطة في الصين ، شهدت الصين في عهده الكثير من المشاريع كمشروع القفزة الكبرى عام 1958، والعديد من الاحداث كالثورة الثقافية عام 1966، وقد توفي عام 1976. للمزيد يُنظر: حسين عبدالكاظم عودة الحسيناوي ، الصراع السياسي في الصين 1966-1976 (الثورة الثقافية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، 2018 .

(23)الحسيني الحسيني معدي ، المصدر السابق ، ص142.

(24)Saeed Shafqat , Pakistan under Benazir Bhutto, Asian Survey, Vol. 36, No. 7 (Jul., 1996), p.659.

(25)وهي غير حيدر آباد الدكن في جنوب الهند(الباحث)

(26) هو تحالف محافظ يمينيً تم تشكيله في أيلول 1988 لمواجهة حزب الشعب الباكستاني في الانتخابات التي جرت ذلك العام وقد تكون التحالف من تسعة أحزاب أهمها :الرابطة الإسلامية الباكستانية (PML) ، حزب الشعب الوطني (NPP) ، الجماعة الإسلامية (JI) ، حيث يمثل حزب الرابطة الإسلامية 80٪ من المرشحين الانتخابيين ، وقد لعبت وكالة الاستخبارات الباكستانية برئاسة حميد جول ، دوراً مهماً في تشكيل ذلك التحالف .للمزيد يُنظر:

Husain Haqqani, Pakistan Btween Mosque and Military, Carnegie Endowment for Int'l Peace (2005),p.207-208.

(27)حزب سياسي علماني نشا في عام 1984، وكان يعرف سابقاً باسم (حركة المهاجر القومي) ، وقد تم تأسيسه في الاصل كمنظمة طلابية تمثل عموم الطلبة المهاجرين الى باكستان (APMSO) في عام 1978 من قبل ألطاف حسين ، أزالت الحركة القومية المتحدة مصطلح المهاجر (الذي يدل على جذور الحزب بين المجتمع الناطق باللغة الأوردية في البلاد) من اسمه واستبدله بـ "المتحدة" (المتحدون). تُعرف الحركة القومية المتحدة عمومًا بأنها حزب يتمتع بإمكانات تعبئة قوية في كراتشي ، حيث كان القوة السياسية المهيمنة في المدينة ، احتفظ الحزب بنفوذه في الحكومة الفيدرالية الباكستانية كشريك رئيسي في التحالف منذ أواخر الثمانينات (1988-1990 ، 1990-1992). للمزيد يُنظر:

Abdul Qadir Mushtaq, Mohajir Qaumi Movement (MQM),2013, https://www.semanticscholar.org.

(28) **روبرت بيكر أوكلي (1931 - 2014):** دبلوماسي أمريكي ، عمل في السلك الدبلوماسي 34 عاماً (1957-1991) كمسؤول عن الخدمة الخارجية ، ولد أوكلي في دالاس -تكساس ، عمل في العديد من الوظائف منها ضابط مخابرات في البحرية الأمريكية لمدة 4 سنوات ، كما عمل في السلك الدبلوماسي عام 1957 ، وعين في العاصمة السودانية الخرطوم ، في عام 1958 خدم لأول مرة في مكتب الشؤون السياسية للأمم المتحدة بوزارة الخارجية ، ثم خدم لاحقًا في السفارات الأمريكية في أبيدجان وسايغون وباريس و بيروت. و عمل أيضًا في البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ، في فبراير 1977 ، أصبح نائبًا لمساعد وزير الخارجية لشئون شرق آسيا والمحيط الهادئ. أصبح سفيرًا للولايات المتحدة في زائير في نوفمبر 1979 ، وسفيرًا للولايات المتحدة في الصومال في أغسطس 1982. وفي سبتمبر عام 1984 ، تم تعيينه مديراً لمكتب وزارة الخارجية لمكافحة الإرهاب. انضم مرة أخرى إلى موظفي مجلس الأمن القومي في 1 يناير 1987 كمساعد للرئيس في

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا. ثم عُين سفيراً للولايات المتحدة في باكستان في آب 1988 خلفاً لأرنولد لويس رافيل ، الذي قتل في حادث تحطم طائرة في أب جنبا إلى جنب مع الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق ، كما شغل منصب كبير المديرين لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا في موظفي مجلس الأمن القومي ، وشغل كذلك سفيراً للولايات المتحدة في زائير ، وباكستان ، وفي أوائل التسعينيات مبعوثاً خاصاً خلال التدخل الأمريكي في الصومال ، وبعد تقاعده من الخدمة الخارجية في أيلول 1991 ، أرتبط أوكلي بمعهد الولايات المتحدة للسلام ، وفي كانون الاول 1992 تم تعيينه من قبل الرئيس جورج بوش الأب مبعوثاً خاصاً للصومال حتى آذار 1993 ، وفي تشرين الثاني 1993 ، تم تعيينه مرة أخرى مبعوثاً خاصاً للصومال من قبل الرئيس بيل كلينتون ، وخدم في هذا القدرة حتى آذار 1994.للمزيد يُنظر:

Charles Stuart Kennedy and Thomas Stern, The Association for Diplomatic Studies and Training

Foreign Affairs Oral History Project, Ambassador Robert B. Oakley, 1999 .

(29) Tahir Kamran, Democracy and Governance in Pakistan , 2008, Pakistan ,p.140.

(30) Saeed Shafqat, Op.,Cit.p.660.

(31)هاني الياس الحديثي ، سياسة باكستان الاقليمية 1971-1994 ، ط1 ، بيروت ، 1998 ، ص73.

(32)المصدر نفسه ، ص100.

(33)**صاحب زاد يعقوب خان (1920-2016):** سياسي و عسكري ورجل دولة باكستاني ، وُلد في طبقة نبلاء هنديين ، وتلقى تعليمه في بريطانيا ، كما درس في الكلية الحربية الهندية في دهرادون ، ثم الأكاديمية العسكرية الهندية وخدم أثناء الحرب العالمية الثانية كضابط في فوج سلاح الفرسان البريطاني الثامن عشر ، بعد تقسيم الهند عام 1947 ، اختار باكستان وانضم إلى الجيش الباكستاني حيث شارك في الحرب الهندية الباكستانية عام 1965 ، وكان قائد القيادة الشرقية للجيش في شرق باكستان ، وتم تعيينه حاكماً لشرق باكستان في عامي 1969 و 1971 لكنه استدعي إلى باكستان بعد تقديم استقالته وسط الاضطرابات في عام 1973 ، ثم التحق بالسلك الدبلوماسي وعُين سفيراً لباكستان لدى الولايات المتحدة ، وزيراً للخارجية ، وكان يعمل في عهد الرئيس ضياء الحق في عام 1982 ، برز دوره كوزير للخارجية خلال الغزو السوفيتي في أفغانستان (1979-1989) ، كما شغل منصب مسؤول في الأمم المتحدة للصحراء الغربية حتى أعيد تعيينه وزيراً للخارجية في عهد رئيسة الوزراء بينضير بوتو، أمضى سنواته المتبقية في إسلام آباد وتوفي هناك في عام2016.للمزيد يُنظر :

Sahabzada Yaqub Khan, Strategy, diplomacy, humanity : life and work of Sahabzada Yaqub-Khan,Islamabad, Islamabad,2005.

(34)Kimie Sekine, Benazir Bhutto : her political struggle in Pakistan, University of Massachusetts Amherst, 2014,p.30.

(35)هاني الياس الحديثي ، المصدر السابق ، ص71.

(36) Saeed Shafqat, Op.,Cit.p.660.

(37)**ميرزا أسلم بيك (1931-لازال حياً):** قائد عسكري باكستاني ، وُلد من عائلة ترجع اصولها الى المغول في قرية مسلمة صغيرة ، في منطقة أزامغار في ولاية أوتار براديش في الهند ، كان والده ميرزا مرتضى بيك محامياً له مكانة معروفة ومحترمة في الدوائر القانونية في المحكمة العليا في الله أباد ، تلقى تعليمه في آزامغاره حيث تخرج من مدرسة ثانوية محلية واكمل دراساته الجامعية في عام 1945 ، وفي عام 1949 قررت عائلته الانتقال إلى باكستان بعد التقسيم ، وفي عام 1952 التحق بالاكاديمية العسكرية الباكستانية بتشجيع من اخيه الاكبر الذي أصبح ضابطاً في الجيش الباكستاني ، فالتحق بفوج بلوش الـ16 من الجيش الباكستاني ، تقدم بيك بشكل جيد في الرتب العسكرية ، وبناءً على توصيات من قائده الميداني اختار الانضمام إلى القوات الخاصة ، ثم غادر إلى الولايات المتحدة الامريكية في عام 1958 لاستكمال تدريبه مع القوات الخاصة في الجيش الأمريكي في كارولينا الشمالية ، وفي عام 1960 عاد أسلم بيك الى باكستان وارتقى الى رتبة رائد ، وانضم إلى قوات النخبة في الجيش (SSG) ، فقاد في البداية قوات متخصصة بالتسلل العسكري ، في غرب باكستان ، في المناطق المجاورة لأفغانستان ، حيث خاض أول تجربة قتالية له عندما قاد مجموعته في المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية ، وفي عام 1965 شارك في الحرب الثانية مع الهند ، وفي عام 1988 تبوأ منصب رئيس أركان الجيش حتى تقاعده في عام 1991. وجاء تعيينه بعد وفاة سلفه الرئيس ضياء الحق في حادث تحطم طائرة في 17 آب 1988 .للمزيد يُنظر:

Mirza Aslam Beg, National security: Diplomacy and defence, Friends Publication, 1999.

(38)**حميد كول (1936-2015):** قائد عسكري باكستاني ، ومدير وكالة الاستخبارات الداخلية (ISI) بين عامي 1987 و 1989 ، كان له دور بارز خلال مدة توليه المنصب في توجيه دعم المخابرات الباكستانية لجماعات

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

المقاومة الأفغانية ضد القوات السوفيتية خلال الحرب السوفيتية - الأفغانية ، بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، وقد حظي بتقدير واسع بعد توسيعه الدعم السري للجماعات القومية الكشميرية ضد الهند في منطقة كشمير المتنازع عليها ، اكتسب كول صفة عراب السياسات الجيوستراتيجية الباكستانية ، وقد عدته الولايات المتحدة الامريكية ذو سمعة سيئة بعد تصاعد التشدد في الشطر الهندي من كشمير وتمرد طالبان في أفغانستان ، حتى أنها اتهمته انه على صلات بالجماعات الإرهابية الإسلامية ، سيما تنظيم القاعدة ، وفي عام 1988 ، لعب غول دوراً مهماً في إنشاء التحالف الانتخابي (الاتحاد الجمهوري الاسلامي) ، للوقوف بوجه حزب الشعب الباكستاني برئاسة بوتو في الانتخابات .للمزيد يُنظر:

Rana Banerji, Pakistan: Inter-Services Intelligence Directorate (ISI) An Analytical Overview, JOURNAL OF DEFENCE STUDIES, Volume:5, Issue:4, 2011.

(39) Christina Lamb, Waiting For Allah, London, 1991, p.19.

(40)**افتخار احمد سيروهي (1934-لازال حياً):** احد الضابط الكبار في الجيش الباكستاني برتبة ادميرال ، ولد في كارنال ، وهي بلدة صغيرة في شرق البنجاب في الهند البريطانية ، من عائلة بنجابية من المزارعين المحليين انتقلت مع أغلب المسلمين الى غرب البنجاب في عام 1940 ، ثم انتقلت العائلة إلى كراتشي بعد استقلال باكستان في عام 1947 ، وبعد تخرجه من المدرسة الثانوية المحلية في كراتشي ، التحق بجامعة كراتشي لدراسة الإلكترونيات ، لكنه شاهد إعلان البحرية وقرر الكتابة إلى وزارة الدفاع من أجل الانضمام إلى القوات البحرية ،فغادر جامعة كراتشي في عام 1951 ، وتلقى تدريبه العسكري الأولي في الأكاديمية العسكرية الباكستانية قبل إرساله إلى المملكة المتحدة في عام 1952 ، كما شارك في الحرب الثانية مع الهند عام 1965 ، وفي عام 1975 عُين ملحقاً عسكرياً في السفارة الباكستانية قي لندن ، وفي عام 1984 اصبح قائداً لاسطول باكستان البحري ، كما ترأس هيئة الاركان الباكستانية عام 1986 حتى تقاعده عام 1991.للمزيد يُنظر:

Mohammad Azam, Mushtaq Madni, Aamir Mushtaq Cheema,History Of Pakistan Army Aviation 1947 - 2007 , Pakistan,2008.

(41)Saeed Shafqat, Op.,Cit.p.166.

(42)**المهاجرون:** هم السكان المسلمون الناطقون بلغة الاوردو ، والمنحدرين من سهول الغانج شمال الهند هاجروا من هناك واستقروا بشكل رئيسي في اقليم السند ، ولكونهم اكثر تعلماً فقد استأثروا بجهاز الخدمة المدنية ، فكانوا اكثر مساهمة في الحياة السياسية من السكان المحليين الذين يشكلون نسبة كبيرة من القادة العسكريين الباكستانيين حتى قيل ان الجيش الباكستاني يهيمن عليه البنجابيون ، وقد ارتقى المهاجرون في سلك الخدمة المدنية وتبوؤا مناصب عليا في ذلك الجهاز في باكستان ، ونظراً لافتقار الطبقة الارستقراطية الباكستانية لاي تقاليد سياسية ، فقد تمكن المهاجرون المثابرون من اداء دور بارز في حكم باكستان ، وكانت سلطتهم تزداد قوة ، فيما شعر موطنوا السند أنهم محرومون من أرضهم لسببين : أولاً-انهم ووجهوا بهجرة كثيفة من المهاجرين الذين استوطنوا اراضي الهندوس الذين رحلوا الى الهند ، ثانياً-شعر مواطنوا السند انهم عوملوا بازدراء من قبل الطبقة الارستقراطية البنجابية التي كان افرادها يشغلون المناصب العسكرية والسياسية العليا ، وقد تجلى ذلك الانقسام في الصراع بين ضياء الحق المهاجر من اقليم البنجاب الهندي ، وبينيضير بوتو ابنة السند ، لذا كان العنف السياسي المستمر في كراتشي مركز اقليم السند والمستمر منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين افراز واضح للصراع بين تلك الاطراف الناشطة بين اوساط المجموعات العرقية المختلفة في المدن الكبرى الاخرى.للمزيد يُنظر:ازابيل كوردونير ، النظام العسكري والسياسي في باكستان ، ترجمة عبدالله جمعة الحاج، مركز دراسات الامارات للبحوث والبحوث الاستراتيجية، العدد37 ،2001، ص25-30.

(43)**علام جان خان محسود (1933-؟):** قائد عسكري باكستاني ، ينتمي الى عائلة من قبائل وزيرستان المعروفة بشجاعتها ، كان لوالده دوره مهم عندما وقعت أحداث التقسيم عام 1947 ، فبينما كان الجيش الباكستاني الحديث النشأه منشغلاً بمحاولة وقف المذابح على الحدود ومساعدة اللاجئين المسلمين ، بدأت الهند غزوها لكشمير ، فقام والده بقيادة جيش ضم الآلاف من رجال القبائل من وزيرستان لمحاربة الهنود في كشمير. وقد استشهد أكثر من ألف مقاتل في تلك العمليات ، وقد حصل والده على ميداليات الشرف والتقدير من قبل حكومة باكستان ، وقد أكمل علام سنوات دراسته الاولى في مسقط رأسة الواقع في مدينة ديهرا دون في الهند حيث تلقى تعليمه ، وبعد نشوء باكستان ، التحق بكلية أيتشيسون ، وبعد ذلك أكمل دراسته العليا في كامبريدج عام 1951 ، فجذب الانتباه إليه ، فتم تجنيده في الجيش الباكستاني عام 1952 ، وفي عام 1954 انضم إلى صنف الدروع. للمزيد يُنظر:

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

Kazi Zulkader Siddiqui, Lt.Gen.(R) Alam Jan Mahsud, http://www.petaro.org/staff-adjutants/adj-alam-jan.htm

(44)Saeed Shafqat, Op.,Cit.p663 .

(45)**ميان محمد نواز شريف المعروف بنواز شريف (1949-لازال حياً):** سياسي ورجل أعمال باكستاني ، ورئيس حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية ، ورئيس وزراء باكستان لثلاث مرات غير متتالية : (1990-1993)، (1997-1999) ، قبل ان يطيح به بانقلاب عسكري أبيض قاده برويز مشرف ، نفي على اثره خارج البلاد بعد ان حُكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة الخطف والإرهاب ، لأنه رفض السماح لطائرة تقل مشرف بالهبوط في باكستان ، كما أدين بتهم تتعلق بالفساد ، وحرم من كافة الأنشطة السياسية ، وفي 25 تشرين الثاني 2007عاد إلى باكستان منهياً منفاه في السعودية ، بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا بإسلام آباد قراراً يسمح بعودته مع أسرته للبلاد ، فعاد لمنصب رئاسة الوزراء عقب انتخابه من قبل البرلمان الباكستاني في 4 حزيران 2013 بعد نيله 244 صوتاً ، وبذلك تولى رئاسة الوزراء للمرة الثالثة والأخيرة من (2013 إلى 2017) ، عندما استقال من منصبه اثر أدانة المحكمة العليا إياه بتهم فساد ، ومنها التهرب الضريبي فحُكم بعدم أهليته للبقاء في منصبه ، وحكم عليه أيضاً في 5 حزيران 2018 بالسجن لمدة 10 سنوات بتهم الفساد.للمزيد يُنظر:

David Schaefer, Nawaz Sharif and the Crisis of Political , Authority in Pakistan , Pakistan Security Research Unit (PSRU), Briefing Paper 68, 2013.

(46) Saeed Shafqat, Op.,Cit.p.664.

(47) Ibd,p.665.

(48) Ibd,p.664.

(49)وفيق حسين الخشاب وآخرون ، المصدر السابق ، ص103.

(50)هاني الياس الحديثي ، المصدر السابق ، ص64.

(51) **فاروق أحمد خان ليغاري(1940 - 2010):** سياسي باكستاني وثامن رئيس لباكستان في خلال المدة(1993 -1997) ، وهو أول رئيس يُنتخب من البلوش ، ولد ليغاري في عائلة بالوشية قبلية قطاعية لها مكانة مهمة في المجتمع ، وتلقى تعليمه في كلية فورمان المسيحية في باكستان ، وكلية سانت كاترين في أكسفورد في المملكة المتحدة. عند عودته بدأ حياته المهنية كموظف مدني قبل انضمامه خوضه العمل السياسي في عام 1973 وشغل منصب سيناتور يمثل حزب الشعب الباكستاني من عام 1975 إلى عام 1977 ، وفي ثمانينات القرن العشرين ، قاد مظاهرات موجهة ضد الرئيس ضياء الحق ، وشارك في الانتخابات العامة التي أجريت في عام 1993 ، وعند وصول بينضير بوتو الى رئاسة الوزراء بدأت الخلافات بينه وبينها في الظهور بشأن قضايا السياسة العامة في عام 1995 ، تصادمت طموحاته السياسية في وقت لاحق مع رئيس الوزراء نواز شريف وتدخله في الإبقاء على القاضي سجاد علي شاه حيث أدى رئيس القضاة أخيراً إلى استقالته في عام 1997 ، لكنه بقي نشيطًا في العمل السياسي فانضم إلى حزب الرابطة الإسلامية في عام 2004 ، وتوفي عام2010.للمزيد يُنظر:

Political Turmoil in Pakistan, Strategic Comments, Volume 2, 1996 - Issue 10, Taylor and Francis on Line , https://www.tandfonline.com/doi/abs

(52)Saeed Shafqat, Op.,Cit.p.665.

(53)ستار جبار علاوي ، المصدر السابق ، ص224.

(54)هاني الياس الحديثي ، المصدر السابق ، ص64.

(55) Saeed Shafqat, Op.,Cit.p.666.

(56)هاني الياس الحديثي ، المصدر السابق ، ص65.

(57)**تنوير أحمد خان (1932 - 2013):** سياسي باكستاني ، ولد في هوشياربور في شمال شرق البنجاب ، كان والده نذير أحمد خان خبيراً تعليمياً قضى حياته العملية في السعي لرفع القدرات التعليمية للشباب المسلمين ، وكان كثير منهم من خلفيات المحرومين وعندما أصبحت باكستان مستقلة في عام 1947 ، هاجر تنوير أحمد خان ووالديه إلى لاهور حيث واصل خان تعليمه ، ثم التحق بالكلية الحكومية في لاهور وبعد تخرجه ، تابع دراسته في كلية براسينوس في جامعة أكسفورد ، فدرس الأدب الإنجليزي ، وحصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف ، بعد ذلك عاد إلى كلية الحكومة في لاهور لتدريس الأدب الإنجليزي ، خاض ميدان العمل المهني فعمل سفيراً في موسكو ، وباريس ، وطهران ، ودكا ، وعمل كذلك وزيراً للخارجية في عهد حكومة بينضير بوتو (1989-1990) ، وبعد تقاعده ، عمل خان مديراً عاماً لمعهد الدراسات الاستراتيجية في إسلام أباد.للمزيد يُنظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Tanvir_Ahmad_Khan

(58)**راجيف راتنا غاندي (1944-1991):** النجل الأكبر للإنديرا غاندي ، ورئيس وزراء الهند السابع منذ وفاة أمه يوم 31 تشرين الاول 1984 وحتى استقالته يوم 2 كانون الاول 1989 بعد هزيمته في الانتخابات العامة ، وهو أصغر رئيس وزراء للهند عندما تولى السلطة في سن الـ 40 ، وفي عام 1980 دخل عالم السياسة ، وبعد اغتيال والدته عام 1984 ، رشحه قادة حزب

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

المؤتمر الوطني الهندي ليكون رئيساً للوزراء ، قاد راجيف غاندي الحزب إلى الفوز في الانتخابات الرئيسية عام 1984 ، ففاز حزب المؤتمر بـ 411 مقعداً من أصل 542 ، بدأ راجيف بالاهتمام بالمجال الاقتصادي ، فقام بتحديث صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، واجرى تعديلات على نظام الكمارك ، كما اهتم بنظام التعليم ، ووسع نطاق المبادرات في مجال العلوم والتكنولوجيا ، وفي مجال السياسة الخارجية قام بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ، وفي عام 1988 ، أبطل راجيف انقلاب في جزر المالديف، فاستعدى الجماعات المسلحة هنك مثل التاميل بلوت ، كما أنه كان مسؤولاً عن أول تدخل عسكري هندي خارجي ، وكان خطأ كبيراً حين تدخل في الحرب القائمة بين النظام الحاكم في سريلانكا والمعارضة التاميلية ، حيث قام بإرسال قوات هندية (قوات حفظ السلام الهندى) أو (IPKF) البالغ تعدادها 50,000 جندي لدعم جهود السلام في سريلانكا في عام 1987، الذي سرعان ما انتهى بصراع مفتوح مع مجموعة نمور التاميل لتحرير ايلام (تاميل) ، وقد وجد راجيف أن هذا يتفق مع سياسة الهند لتصبح أكبر قوة إقليمية في المنطقة وتملك الذراع الطويلة القادرة على الردع في منتصف عام 1987 ، ولكن سمعته تاثرت كثيراً بسبب فضيحة بوفورس ، وأسفرت عن هزيمة كبيرة لحزبه في انتخابات 1989 ، وفي عام 1991وأثناء حملته الانتخابية ، أُغتيل من قبل مجموعة نمور التاميل.للمزيد يُنظر:

Nicholas Nugent , Rajiv Gandhi : son of a dynasty, India, 1990.

(59)**محمد خان جونيجو (1932 - 1993):** سياسي باكستاني ، شغل منصب رئيس وزراء باكستان (1985 -1988) ، وجونيجو من عائلة اقطاعية ذات نفوذ في كراتشي ، والتي فيها تلقى تعليمه الاولى والجامعي في كلية سانت باتريك ، ثم انتقل الى بريطانيا ودرس في المعهد الزراعي بالقرب من هاستينغز ، شغل حقيبة السكك الحديدية والصحة والاتصالات والعمل من في الحكومة الباكستانية من 1963 إلى 1969 ، وفي عام 1985 وبعد الانتخابات التي جرت في نفس العام وفاز بها حزب الرابطة الاسلامية ، تم اختياره لتشكيل الحكومة ، كونه رئيس الحزب ، اتبعت حكومته تدابير التقشف التي قللت من العجز في ميزانية الحكومة ، وإلغى قوانين الطوارئ وفسح المجال لحرية الصحافة والإعلام في البلاد . أما سياسته الخارجية فعلى الرغم من المعارضة الشديدة من قبل الرئيس ضياء الحق ، فقد أذن جونيجو لوزير خارجيته يعقوب خان بالتوقيع والتصديق على اتفاقيات جنيف في عام 1988 الامر الذي تسبب في توتر علاقاته مع ضياء الحق ، وفي 29 أيار 1988 أُقيل رئيس الوزراء جونيجو من قبل الرئيس ضياء الذي وجه له اتهامات بشأن عدم الكفاءة والتسبب في الركود الاقتصادي ، ودعا على الفور إلى انتخابات عامة جديدة بعد الانتخابات العامة التي أجريت في عام 1988 ، وقد توفي عام 1993 . للمزيد يُنظر:

Christina Lamb,Op.,Cit, p.15-38.

(60)تم توقيع اتفاقيات جنيف المعروفة رسميًا باسم (الاتفاقيات الخاصة بتسوية الوضع المتعلق بأفغانستان) ، في 14 نيسان 1988 في مقر الأمم المتحدة في جنيف ، بين أفغانستان وباكستان ، فضلاً عن وجود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بمثابة الضامن.تتكون الاتفاقات من عدة اتفاقيات فرعية ، مثل : الااتفاقية الثنائية بين باكستان وأفغانستان بشأن مبادئ العلاقات المتبادلة ، سيما عدم التدخل ، أما الاتفاقية الاخرى فكانت الاعلان بشأن الضمانات الدولية ، وقعها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والاتفاقية الاخرى بين باكستان وأفغانستان بشأن العودة الطوعية للاجئين الأفغان ؛ وكذلك اتفاقية حول العلاقات المتبادلة لتسوية الوضع المتعلق بأفغانستان ، وقعت عليها باكستان وأفغانستان ، كما تضمنت الاتفاقيات أحكاما خاصة بالجدول الزمني لسحب القوات السوفيتية من أفغانستان ، والتي تبدأت رسميا في 15 حزيران 1988 وتنتهي في 15 شباط 1989 ، وبالتالي وضع حد للاحتلال السوفيتي لمدة تسع سنوات والحرب السوفيتية الأفغانية ، ولم تكن المقاومة الأفغانية ، أو المجاهدين ، طرفًا في المفاوضات ولا في اتفاقيات جنيف ، وبالتالي رفضت قبول شروط الاتفاقية ونتيجة لذلك استمرت الحرب الأهلية بعد الانتهاء من الانسحاب السوفيتي.للمزيد يُنظر:معهد الدراسات السياسية –القسم العربي ، أفغانستان الحاضر والمستقبل ، العدد الثالث ، السنة الاولى ، اكتوبر1989 ، ص84-85.

(61)**قلب الدين حكمتيار(1947-لازال حياً):** زعيم الحزب الإسلامي الأفغاني ، وأحد قادة المجاهدين في مرحلة الغزو السوفيتي لأفغانستان ، ولد في ولاية قندوز بافغانستان من قبيلة غلزائي البشتونية ، التحق حكمتيار بمدرسة عسكرية بكابول ثم درس الهندسة المدنية ، التحق حكمتيار بمجموعة الشباب المسلم عام 1970 ، ثم انظم للحزب اليساري الديمقراطي الشعبي بأفغانستان ، مارس حكمتيار نشاطه كعضو بارز بالحزب حتى 1972 ، لكن القضاء الأفغاني اتهمه بالضلوع في قتل أحد نشطاء الحزب اليساري ، فُسجن مدة عامين ، ولكنه عاد عام 1973 إلى باكستان ، وهناك وقرر عقد اتصالات مع جهاز المخابرات الباكستاني .(ISI) أسس حكمتيار خلال منفاه بباكستان الحزب الإسلامي في 1975 لمناهضة نظام الرئيس داود خان بأفغانستان. استقر مقر الحزب الإسلامي في البداية

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

بمنطقة ناصر باغ ومخيم شمشاتو للاجئين الأفغان بباكستان ، كما أسس حكمتيار شبكة اجتماعية وسياسية داخل المخيمات لإدارة كافة شؤونها بإشراف من المخابرات الباكستانية ، تلألأ نجمه بعد تأسيس جماعته الجهادية لمحاربة الجيش السوفيتي ، وعقب انسحاب ذلك الجيش عام 1989، أصبح رئيساً لوزراء أفغانستان في التسعينيات من القرن العشرين وسط احتفال ضخم أقيم بكابل ، ولكنه جر البلاد إلى حرب أهلية بمشاركة قادة آخرين من المجاهدين الأفغان ، وصف بأنه مدبر الحروب الأهلية بالبلاد وشخصية مثيرة للجدل ، ويعد من المعارضين لحكومة حامد كرزاي وبسبب محاولاته المتكررة من أجل إسقاط حكومة كرزاي وضعته وزارة الخارجية الأمريكية هو وحزبه ضمن القائمة السوداء في 19 شباط 2003 . للمزيد يُنظر:

Ishtiaq Ahmad, Gulbuddin Hekmatyar, Pakistan, 2004.

(62) Saeed Shafqat, Op.,Cit.p.666-667.

(63)هاني الياس الحديثي ، المصدر السابق ، ص190.

(64)المصدر نفسه ، ص71.

(65) Kimie Sekine,Op.Cit.,p.53.

(66)المصدر نفسه ، ص73.

(67)ابراهيم بابللي ، التفجيرات النووية الباكستانية ، 2006 ، **www.nashiri.net** ، ص6

(68)معهد الدراسات السياسية القسم العربي ، أفغانستان الحاضر والمستقبل ، تقرير شهري يعنى بالقضية الافغانية ، العدد 2 ، السنة الاولى ، سبتمبر 1989 ، ص27.

(69)معهد الدراسات السياسية القسم العربي ، أفغانستان الحاضر والمستقبل ، تقرير شهري يعنى بالقضية الافغانية ، العدد 1 ، السنة الاولى ، أغسطس 1989 ، ص17.

(70)أفغانستان الحاضر والمستقبل العدد 2 ...مصدر سابق ، ص28.

(71)عُقد هذا الاجتماع للمطالبة باطلاق سراح الجنرال فضل الحق الحاكم السابق للاقليم الحدودي المحتجز في سجن بيشاور المركزي لاتهامه بالمشاركة باغتيال الزعيم الشيعي السيد عارف الحسيني.أفانستان الحاضر والمستقبل...، العدد2 ، مصدر سابق ، ص27.

(72)أفغانستان الحاضر والمستقبل...، العدد 3 ، اكتوبر 1989 ، ص22.

(73)أفغانستان الحاضر والمستقبل...، العدد 5 ، ديسمبر 1989 ، ص28.

(74)أفغانستان الحاضر والمستقبل...، العدد 3...مصدر سابق ، ص24.

(75)زبغنيو بريجنسكي ، الفرصة الثانية ، ط1 ، بيروت ، 2007 ، ص122.

(76)نشب أول قتال بين المجاهدين في كابل في شهر نيسان 1992 ، بين قوات قلب الدين حكمت يار واحمد شاه مسعود ، بهدف السيطرة على المدينة ، وبعد شهرين ، اندلع قتال في غرب المدينة بين قوات الاتحاد الاسلامي بقيادة عبد رب الرسول سياف وقوات حزب الوحدة الشيعي بزعامة عبد العلي مزاري ، وفي شهر آب قصفت قوات قلب الدين حكمتيار كابل بحجة وجود قوات الجنرال الاوزبكي الشيوعي عبدالرشيد دوستم المتحالفة مع احمد شاه مسعود ، واستمر القتال 4 أسابيع راح ضحيته مئات القتلى والجرحى ، وفي نيسان تجدد القتال بين قوات برهان الدين رباني وقلب الدين حكمت يار بعدما كانا قد تصالحا في وقت سابق ، وفي كانون الثاني 1992 شهدت كابل قتالاً عنيفاً بين تحالف حكمت يار ودوستم وانضم اليهم حزب عبدالعلي مزاري من جهة ، وقوات احمد شاه مسعود من جهة ثانية ، وفي مستهل عام 1995 وصلت قوات طالبان الى مشارف مدينة كابل واشتبكت مع قوات احمد شاه مسعود حتى دخلتها في أسلول 1996 .للمزيد يُنظر: فهمي هويدي ، طالبان جند الله في المعركة الغلط ، ط1 ، القاهرة ، 2001 ، ص40.

(77) Khawar Hussain, Pakistan's Afghanistan Policy , Naval Postgraduate School,Monterey California,2005. P.5.

(78)المصدر نفسه ، ص221.

(79)**علي أكبر ولايتي (1945-لازال حياً):** طبيب وسياسي ايراني محنك ، من مواليد طهران ، استاذ الطب في جامعتها ، وزير خارجية ايران خلال المدة(1981-1997) ، عضو في مجمع تشخيص مصلحة النظام ، يشغل حالياً موقع مستشار المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية في ايران السيد علي خامنئي للشؤون الخارجية والعلاقات الدولية ، وله العديد من المؤلفات. للمزيد يُنظر: علي أكبر ولايتي ، الاسلام وايران ، ج1 ، ط1، بيروت ، 2006.

(80)**علي شمخاني (1955-لازال حياً):** قائد عسكري ايراني ، ولد عام 1955 بمدينة الأهواز في محافظة خوزستان لأسرة عربية ، درس الزراعة ثم انتقل الى الكلية العسكرية فدرس فيها وحصل على شهادتي البكالوريس والماجستير في الشؤون العسكرية ، تولى شمخاني أبان الحرب الإيرانية العراقية العديد من المناصب العسكرية مثل : قائد القوات العسكرية في إقليم خوزستان ، ونائب قائد القوات الإيرانية المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (598) المتعلق بإنهاء الحرب بين إيران والعراق ، كما تولى منصب قائد القوة البحرية ، وشغل كذلك منصب وزير الدفاع في الحكومة الإيرانية من19آب1997-27آب2005 ، ويعد علي شمخاني من الشخصيات الإصلاحية حسب المصادر الغربية ، ونشط في المجال السياسي إذ رشح

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

نفسه للانتخابات الرئاسية عام 2001 ، ويشغل حالياً منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني.للمزيد يُنظر:

https://fa.wikipedia.org/wiki/علی_شمخانی

(81)معهد الدراسات السياسية – القسم العربي ، أفغانستان الحاضر والمستقبل ، العدد الاول...مصدر سابق ، ص18.

(82)المصدر نفسه ، ص199.

(83)هاني الياس الحديثي ، المصدر السابق ، ص73.

(84) Kimie Sekine, Op.Cit.,p.102.

(85)هاني الياس الحديثي ، المصدر السابق ، ص73.

(86) Kimie Sekine, Op.Cit.,p.96.

(87)**غلام مصطفى جتوئي (1931-2009):** سياسي باكستاني ، ورئيس وزراء باكستان مدة ثلاثة أشهر ، بدءاً من 6 آب 1990 حتى 6 تشرين الثاني 1990 ، ولد غلام مصطفى جتوئي في نيو جاتوي - منطقة نوشهرو فيروز – السند ، كان الأكبر بين أربعة أشقاء ، وكان جده خان بهادور إمام بوك خان خان ، عضواً في الجمعية التشريعية لبومباي خلال الأعوام 1923 و 1927 و 1931 ، وكان والده غلام رسول جتوئي عضواً في مجلس السند التشريعي مرتين في عام 1946 و 1952 ، تلقى جتوئي تعليمه في مدرسة كراتشي ، ثم اكمل دراسته في كمبريدج التي تخرج منها عام 1952 ، ثم دخل معترك الحياة السياسية ، وقد شغل منصب رئيس مجلس إدارة مقاطعة نواب شاه عام 1952 ، وبذلك يكون أصغر رئيس مجلس مقاطعة في جنوب آسيا ، كما كان أحد الأعضاء المؤسسين لحزب الشعب الباكستاني مع ذو الفقار علي بوتو ، ومن المقربين له حتى إعدامه في عام 1979 ، وظل على ارتباط بحزب الشعب الباكستاني حتى عام 1986 عندما شكل حزب الشعب الوطني ، ليصبح أحد القادة السياسيين في باكستان مع حزبه السياسي ، وقد انتخب لعضوية الجمعية الوطنية في باكستان في الأعوام 1962 و 1965 و 1970 و 1989 و 1990 و1993 و1997، كما تم انتخابه لعضوية مجلس مقاطعة السند في عامي 1973 و1977، وفي المجال التنفيذي شغل حقائب وزارية عدة منها: الشؤون السياسية ، والموانئ ، والشحن البحري ، والاتصالات ، والبترول والموارد الطبيعية ، وتكنولوجيا المعلومات ، والسكك الحديدية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية في الحكومة الفيدرالية برئاسة رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو ، في عام 1973 تم انتخابه رئيسًا لوزراء السند، وشغل هذا المنصب حتى عام 1977، وقد تميز بكونه رئيس وزراء السند الأطول خدمة منذ ولادة باكستان، دخل بحزبه انتخابات عام 1988 ضمن تحالف الاتحاد الجمهوري الاسلامي. للمزيد يُنظر:

Lawrence Ziring, Pakistan In 1990, Source: Asian Survey , Vol. 31, No. 2, A Survey of Asia in 1990, : Part II (Feb., 1991),

(88)**نواب زادا نصر الله خان (1916-2013):** شخصية سياسية بارزة في باكستان ، ولد في خانجاره - البنجاب - مقاطعة مظفر جاره في جنوب البنجاب ، بدأ حياته السياسية في عام 1933 ، بعد فترة قصيرة من تشكيل مجلس (أحرار الإسلام) من قبل سيد عطا الله شاه بخاري ، أُنتخب أميناً عاماً لمجلس عموم الهند الإسلامي في عام 1945 ، ثم انضم إلى الرابطة الاسلامية في الهند عام 1947 بعد التقسيم واستقلال باكستان حصل على مقعد في مجلس مقاطعة البنجاب في الانتخابات العامة عام 1952 ومجلس الجمعية الوطنية في باكستان في الانتخابات العامة عام 1962 ، في عام 1964 دعم فاطمة جناح في الانتخابات ضد الرئيس أيوب خان ، وفي عام 1966 شغل منصب رئيس حزب رابطة عوامي ، ساعد في تشكيل لجنة العمل الديمقراطي لتحالف المعارضة لإقالة أيوب خان من السلطة ، وفي عام 1993 تم انتخابه مرة أخرى عضواً في الجمعية الوطنية في باكستان كما كان رئيساً للجنة كشمير قبل وفاته بفترة وجيزة ، كما كان رئيس التحالف من أجل استعادة الديمقراطية (ARD) الذي يعمل من أجل استعادة الديمقراطية في باكستان ضد الجنرال برويز مشرف.للمزيد يُنظر:

Nawabzada Nasrullah Khan,

https://storyofpakistan.com/nawabzada-nasrullah-khan.

(89)**حزب الشعب الوطني:** حزب سياسي باكستاني ، (قواعده الشعبية في مقاطعة السند والأجزاء الجنوبية من البنجاب) ، تأسس عام 1986 على يد غلام مصطفى جتوئي بعد خلافه مع بينضير بوتو ، وقد ضم عدداً من الشخصيات السياسية البارزة من جميع أنحاء باكستان ، ومن بين هؤلاء غلام مصطفى ، وحنيف رامي ، وكذلك وزراء اتحاديون سابقون ومنهم: س. م. ظفر ، حميد رضا جيلاني ، مالك حميد سرفراز ، نواب غوث بوكس ريساني ، كمال أظفر ، ميان ساجد بروبز ، نفيس صديقي ، رنا محمد حنيف خان ، أختار حسين شاه ، رباني خار وأفتاب شاه جيلاني ، وفي أيلول 1988 ، شكل حزب الشعب الجديد الى جانب الرابطة الإسلامية الباكستانية من يمين الوسط برئاسة محمد خان جونيجو ، والجماعة الإسلامية برئاسة قاضي حسين أحمد إلى جانب ستة أحزاب سياسية أخرى (الاتحاد الاسلامي الجمهوري) ائتلافًا مناهضاً لحزب الشعب.للمزيد يُنظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/National_Peoples_Party_(Pakistan)

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

(90)**مولانا فضل الرحمن مفتي محمود (1953-لازال حياً):** سياسي باكستاني يميني متشدد ، والرئيس الحالي لجمعية علماء الإسلام ، عضو جمعية الوطنية بين عامي 1988 و 2018 ولد فضل الرحمن لعائلة دينية وسياسية في ديرا إسماعيل خان ، حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم الإسلامية في عام 1983 ، وعلى درجة الماجستير من جامعة الأزهر في القاهرة ، كان والده مفتي محمود باحثاً وسياسياً إسلامياً ، شغل منصب رئيس وزراء اقليم خيبر باختونخوا من عام 1972 حتى عام 1973 ، يعد فضل الرحمن من أبرز المؤيدين لطالبان ، ومعروف بصلاته الوثيقة بإمارة أفغانستان الإسلامية ، لكنه حاول أن يعيد وصف نفسه بأنه معتدل دون أي صلة بالمتطرفين الدينيين ، ورغم دعوته إلى فرض الشريعة الاسلامية في باكستان ، إلا أنه شكل لاحقاً تحالفات مع الأحزاب السياسية العلمانية ، بدأ رحمن مسيرته السياسية كأمين عام لجماعة علماء الإسلام في عام 1980 عن عمر يناهز 27 عامًا بعد وفاة والده محمود الذي كان قائداً لجماعة علماء الإسلام قبل وفاته ، تم انتخاب فضل الرحمن كعضو في الجمعية الوطنية لباكستان في عام 1988 في الانتخابات العامة الباكستانية ، لكنه لم يفز في انتخابات 1990 ، لكنه فاز عام 1993 في الانتخابات ، وقد تم تعيينه رئيساً للجنة الدائمة للشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الباكستانية ، كما ترشح لانتخابات عام 1997 لكنه لم يفز ، قاد فضل الرحمن العديد من الاحتجاجات المناهضة للولايات المتحدة الامريكية ، والتجمعات المؤيدة لطالبان في المدن الرئيسية في باكستان ، بعد الحرب في أفغانستان في عام 2001 ، وانتقد رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش ، وهدد بالان الجهاد ضد الولايات المتحدة ، إذا استمرت التفجيرات ، كما حذر رئيس باكستان بروبز مشرف بأنه سيتم الإطاحة به إذا استمر في دعم "الحرب على الإرهاب" ، وفي تشرين الثاني 2001 وضع بروبز مشرف فضل الرحمن قيد الإقامة الجبرية في قريته الأصلية عبد الخيل ، لتحريضه مواطني باكستان على القوات الباكستانية ، ومحاولته الإطاحة بحكومة باكستان ، وقد اطلق سراحه في وقت لاحق من آذار 2002 .للمزيد يُنظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Fazal-ur-Rehman_politician

(91)**جمعية علماء الاسلام:** حزب سياسي . أسست عام 1945 ، وهي في الاساس جزب من حزب الرابطة الذي تأسس عام 1919 في الهند البريطانية ضد الاستعمار ، وعندما أنفصل أصبح هذا الفصيل يعرف باسم الجماعة الإسلامية للإسلام ، وكان شبير أحمد عثماني أول رئيس لجماعة الاتحاد الإسلامي ، والذي كان له دور رئيسي في إصدار قرار عام 1949 وضع الدين الإسلامي ، كأساس للدساتير المستقبلية في باكستان ، ثم أصبحت الجماعة الإسلامية أكثر نشاطاً سياسياً في ظل مولانا مفتي محمود (1919-1980) الذي تولى القيادة عام 1962 ، وخلال الستينيات من القرن الماضي طور الحزب قواعده في ريف بلوشستان وخيبر باختونخوا التي تمتاز بالتزامها الديني ، قاد محمود الجماعة الإسلامية ضد سياسات التحديث التي اتبعها أيوب خان ، شاركت الجماعة الإسلامية أيضاً في انتخابات عام 1970 الى جانب جماعات اسلامية اخرى ، وفازت بسبعة مقاعد في الجمعية الوطنية ، وتسعة في مجالس المحافظات ، وأصبحت شريكاً في حكومات المقاطعات الحدودية الشمالية الغربية وبلوشستان ، واصبح مفتي محمود رئيس وزراء الاقليم الحدودي الشمالي الغربي ، وقد أنشأت حكومته مجلساً لمواءمة جميع القوانين مع الإسلام ، وبسبب ذلك ضغطت عليه الحكومة المركزية بقيادة ذو الفقار علي بوتو فاستقال في عام 1973 ، وعند تولي ضياء الحق الحكم في باكستان خلال الثمانينيات ، دعمت الجماعة الإسلامية بعض سياساته ، بما في ذلك جهاده المعادي للسوفييت في أفغانستان ، لقد تبنت الجمعية بناء العديد من المدارس الدينية تحت رعاية ضياء الحق ، وخاصة في المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية ، والتي كانت المكان الذي نشأت فيه طالبان في الوقت نفسه ، وقد انضم حوالي 30000 طالب لاجئ أفغاني الى تلك المدارس التي تسيطر عليها الجماعة الإسلامية المسلحة ، وبالتالي كان معظم مقاتلي وزعماء طالبان من خريجي تلك المدارس ، لذا حضيت جماعة المجاهدين في حرب أفغانستان خلال الثمانينات بدعم جماعة العلماء.للمزيد يُنظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Jamiat_Ulema-e-Islam_F.

(92)**بلخ شير مزاري (1928-؟):** من زعماء قبيلة مزاري في منطقة تريستيت بين بلوشستان والسند والبنجاب ، ورئيس الوزراء الرابع عشر لباكستان ، بعد الانتهاء من تعليمه من كلية أيتشيسون في عام 1945 استمر في العيش في مزاري ، دخل معترك العمل السياسي عام 1951 ، وقد انتخب عضواً في مجلس الشيوخ ، وعضواً في الجمعية الوطنية ، ثم عضواً في الجمعية الإقليمية في العديد من المناسبات ، وفي 19 نيسان 1993 ، مارس الرئيس غلام إسحاق خان صلاحياته الرئاسية لحل الصراع على السلطة في باكستان وعزل حكومة رئيس الوزراء نواز شريف ، بعد ان حل كلا المجلسين الوطني والمحلي ، عين خان مزاري كرئيس وزراء مؤقت ، بعد تعيينه كرئيس وزراء انتقالي ، اضطر مزاري إلى شغل منصب رئيس الحكومة لمدة 90 يوماً ، وهي مدة إلزامية مطلوبة لوضع إطار للانتخابات العامة المقبلة ، قرر مزاري خوض الانتخابات العامة في 14 حزيران ، وقد انتهت ولاية مزاري كرئيس وزراء مؤقت بشكل مفاجئ في 26 آيار 1993 ، عندما

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

ألغت المحكمة العليا الأمر الرئاسي وأعادت نواز شريف منصب رئيس الوزراء.للمزيد يُنظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Balakh_Sher_Mazari

(93)**حميد ناصر جته (1944-لازال حياً):** سياسي باكستاني من وزيرستان ، حاصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير في العلوم السياسية من كلية أيتشيسون في لاهور عام 1966 ، ثم حصل على شهادة المحاماة من كلية لينكولن إن في لندن ، خلال المدة ما بين 1981-1985 ، شغل حميد ناصر جته منصب وزير مقاطعة البنجاب ، وكذلك منصب وزير الصحة والتعليم ، ثم انتقل للعمل كرئيس للجمعية الوطنية في المدة من 1986 إلى 1988 ، كوزير فيدرالي ، كما شغل وزارة العلوم والتكنولوجيا خلال المدة 1985-1986 ، وبعد ذلك وزير التخطيط خلال المدة 1990-1993. وكان رئيس اللجنة الخاصة في كشمير بدرجة وزير ، تم انتخابه من نائباً عن البنجاب خلال السنوات 1985 و 1990 و 1993.للمزيد يُنظر:

Provincial Assembly of The Punjab, https://www.pap.gov.pk/members/profile.

(94)**ميان منظور احمد واتو:** سياسي باكستاني ، شغل العديد من المناصب التنفيذية : كرئيس مجلس مقاطعة أوكار عام 1983 ، ورئيس مجلس مقاطعة البنجاب لثلاث مرات ، وفي أثناء الانتخابات غير الحزبية في عهد ضياء الحق عام 1985 ،حصل أصبح رئيس مجلس مقاطعة البنجاب كما تبوأ منصب رئيس وزراء البنجاب عام 1993 كممثل عن حزب الرابطة الإسلامية. للمزيد يُنظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Manzoor_Wattoo.

(95)**حزب الرابطة الإسلامية(ج):** نسبة الى مؤسسه محمد خان جونيجو ، حزب سياسي باكستاني تأسس عام 1988 ، تم إنشاؤه عندما كان محمد خان جونجيو رئيس وزراء باكستان في عهد الرئيس محمد ضياء الحق ، شكل الحزب تحالفًا مع حزب غلام مصطفى جتوي الوطني ، وجماعة قاضي حسين أحمد الإسلامية ضد حزب الشعب الباكستاني في الانتخابات العامة لعام 1988.للمزيد ينظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Pakistan_Muslim_League_J

(96)Tahir Amin (1995), Pakistan in 1994, The Politics of Confrontation, Asian Survey, 35(2), p. 140.

(97) Saeed Shafqat, Op.,Cit.p.669.

المصادر:

أولاً_ الرسائل والأطاريح الجامعية:

1-حسين عبد الكاظم عودة الحسيناوي، الصراع السياسي في الصين 1966-1976 (الثورة الثقافية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2018.

2-محمد سلمان حمد الجنابي، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

ثانياً_ الكتب العربية والمعربة:

1-ازابيل كوردونير، النظام العسكري والسياسي في باكستان، ترجمة عبدالله جمعة الحاج، مركز دراسات الامارات للبحوث والبحوث الاستراتيجية، العدد37، 2001.

2- ابراهيم باللي، التفجيرات النووية الباكستانية، 2006.

3-الحسيني الحسيني معدي، موسوعة اشهر ثوار العالم، مصر، 2012, ص ص144-146.

4- زبغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية، بيروت، 2007.

5-علي أكبر ولايتي، الاسلام وايران، ج1، بيروت، 2006.

6-ستار جبار علاوي، باكستان دراسة في نشأة الدولة، 2013.

7-ستيف ويثمان، يربيرت كروسني، القنبلة النووية الاسلامية، ترجمة: محمد حمدي صاحب التميمي، القاهرة، 1994.

8-فهمي هويدي، طالبان جند الله في المعركة الغلط، القاهرة، 2001.

9-كاثرين هيوز، انديرا-قصة حياة انديرا فيروز غاندي، ترجمة: كوثر محمود محمد، مصر ، 2010.

10- محمد سرفراز، حركة طالبان من النشوء الى السقوط، بيروت، 2008.

11-هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية 1971-1994، بيروت، 1998.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

12-وفيق حسين الخشاب وآخرون ، الجنوب الاوسط للقارة الاسيوية–دراسة في التركيب السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضمن الاطار الاقليمي، بغداد، 1980

ثالثاً_ الكتب المنشورة باللغة الانكليزية:

1-Abdul Salam Zaeef, My Life With Taliban, New York, 2010.

2-Altaf Hussain , My Life's Journey: The Early Years 1966-1988, New York, 2012.

3-Benazir Bhutto, Daughter of Destiny , New York, 1989.

4-Charles Stuart Kennedy and Thomas Stern, The Association for Diplomatic Studies and Training

5-Christina Lamb, Waiting For Allah, London, 1991.

6-Foreign Affairs Oral History Project, Ambassador Robert B. Oakley, 1999 .

7-Husain Haqqani, Pakistan Btween Mosque and Military, Carnegie Endowment for Int'l Peace ,2005.

8-Ishtiaq Ahmad, Gulbuddin Hekmatyar, Pakistan, 2004.

9-James Wynbrandt, A Brief History of Pakistan, New York , 2009.

10-Katherine M. Doherty and Craig A. Doherty , Benazir Bhutto.

11-Khawar Hussain, Pakistan's Afghanistan Policy, Naval Postgraduate School,Monterey California,2005.

12-Khawar Mumtaz and Farida Shaheed, Women of Pakistan: Two Steps Forward, One Step Back, 1987.

13-Kimie Sekine, Benazir Bhutto : her political struggle in Pakistan, University of Massachusetts Amherst, 2014.

14-Lawrence Ziring, "Benazir Bhutto: A Political Portrait" Asian Affairs:1991.

15-Leonard Binder, Religion and Politics in Pakistan ,Universty of California Press, 1963.

16-Mirza Aslam Beg, National security: Diplomacy and defence, Friends Publication, 1999.

17-Mohammad Azam, Mushtaq Madni, Aamir Mushtaq Cheema,History Of Pakistan Army Aviation 1947 - 2007 , Pakistan,2008.

18-Nicholas Nugent , Rajiv Gandhi : son of a dynasty, India, 1990.

19-Raja Anwar, The terrorist prince : the life and death of Murtaza Bhutto

20-Saeed Shafqat , Pakistan under Benazir Bhutto, Asian Survey, Vol. 36, No. 7 (Jul., 1996.

21-Saeed Shafqat, Civil-military Relations In Pakistan: From Zufikar Ali Bhutto To Benazir Bhutto, 1997.

22-Sahabzada Yaqub Khan, Strategy, diplomacy, humanity: life and work of Sahabzada Yaqub-Khan,Islamabad, Islamabad,2005.

23-Samuel Willard Crompton, Pakistan, New York, 2007.

24-Tahir Kamran, Democracy and Governance in Pakistan, Pakistan,2008.

رابعاً_ الدوريات:

أ- الدوريات المنشورة باللغة العربية:

1- معهد الدراسات السياسية-القسم العربي، أفغانستان الحاضر والمستقبل، تقرير شهري يعنى بالقضية الافغانية، العدد 1، السنة الاولى، أغسطس، 1989.

2- معهد الدراسات السياسية-القسم العربي، أفغانستان الحاضر والمستقبل ، تقرير شهري يعنى بالقضية الافغانية، العدد 2، السنة الاولى، سبتمبر، 1989.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

3- معهد الدراسات السياسية–القسم العربي، أفغانستان الحاضر والمستقبل، تقرير شهري يعنى بالقضية الافغانية، العدد الثالث، السنة الاولى، اكتوبر، 1989.

4- معهد الدراسات السياسية–القسم العربي، أفغانستان الحاضر والمستقبل، تقرير شهري يعنى بالقضية الافغانية، السنة الاولى، العدد 5، ديسمبر 1989.

ب- **الدوريات المنشورة باللغة الانكليزية:**

1-Bakhtiar Khan, Taj Moharram Khan, Saeed Ahmad, Government-opposition Relations at Centre and Provinces: Analysing Second Term of Benazir Bhutto Government, Publisher: Knowledge Bylanes, The Dialogue(Vol. 13, Issue 1).

2-Century, The International Journal Of Humanities & Social Studies (ISSN 2321 - 9203), April 2016.

3-David Schaefer, Nawaz Sharif and the Crisis of Political , Authority in Pakistan , Pakistan Security Research Unit (PSRU), Briefing Paper 68, 2013.

4-Lawrence Ziring, Pakistan In 1990, Source: Asian Survey , Vol. 31, No. 2, A Survey of Asia in 1990, : Part II (Feb., 1991).

5-Mazher Hussain, A Survey of Power Politics of Pakistan: From Genesis to the End of Twentieth

6-Naseem Ahmed, Pakistan Taliban Policy 1994-1999, Volume VII- Number 1, Qurtuba Dialogue/7_1.

7-Political Turmoil in Pakistan, Strategic Comments, Volume 2, 1996-Issue10, Taylor and Francis on Line , https://www.tandfonline.com/doi/abs .

Services Intelligence -8-Rana Banerji, Pakistan: Inter Directorate (ISI) An Analytical Overview, JOURNAL OF DEFENCE STUDIES, Volume:5, Issue:4, 2011.

9-Tahir Amin (1995), Pakistan in 1994, The Politics of Confrontation, Asian Survey, 35(2).

خامساً_ الانترنت:

1- Abdul Qadir Mushtaq, Mohajir Qaumi Movement (MQM),2013, https://www.semanticscholar.org.

2- Kazi Zulkader Siddiqui, Lt.Gen.(R) Alam Jan Mahsud, http://www.petaro.org/staff-adjutants/adj-alam-jan.htm

3- https://fa.wikipedia.org/wiki/.

4- Nawabzada Nasrullah Khan, https://storyofpakistan.com/nawabzada-nasrullah-khan.

5- https://en.wikipedia.org/wiki/National_Peoples_Party_(Pakistan).

6- https://en.wikipedia.org/wiki/Fazal-ur-Rehman_politician.

7- https://en.wikipedia.org/wiki/Jamiat_Ulema-e-Islam_F.

8- : https://en.wikipedia.org/wiki/Balakh_Sher_Mazari.

9- Provincial Assembly of The Punjab, https://www.pap.gov.pk/members/profile.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116

Benazir Bhutto and her political role In Pakistan during her first ministry1988-1990

. Asaad Hamid Abushanh
Al-Muthanna University/ College of Education for Human Sciences

Abstract:

Benazir Bhutto's personality is one of the important political figures not only in Pakistan, but throughout the entire Asian continent. Being a living embodiment of the phenomenon of women political figures who held important executive positions in their countries, especially in South Asia, especially as they lead an important nuclear Islamic country such as Pakistan, and during a complex period of time that witnessed many important developments at the regional and global levels, such as the end of the events of the Soviet invasion of Afghanistan, and its collapse, and the world turned into a unipolar system, in addition to the internal challenges it faced in the economic and political fields. In this research, we shed light on its political role during its first government, and the internal challenges it faced, especially with the opposition and the presidency, and the resulting developments that ravaged in Pakistan.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2088-2116
مجلة اوروك / العدد الثالث / ج1/ المجلد الخامس عشر / 2022